الفصل الثاني

تحليل سوسيو تاريخي للمرأة المصرية في المناصب القيادية ومؤشرات تمكينها

تمهيد

أولاً: مكانة المرأة فى مصر الفرعونية.

ثانياً :مكانة المرأة فى الاسلام .

ثالثاً: المرأة المصرية فى العصر الحديث.

1- الحقبة الأولى (1870- 1918)

2- الحقبة الثانية (1919- 1955)

3- الحقبة الثالثة (1956- 1980)

4- الحقبة الرابعة (1981 - حتى نهاية القرن العشرين)

رابعاً: مؤشرات تمكين المرأة.

خاتمة

تمهيد :

أن كل حصيلة التاريخ ماهى في الواقع الا نضال المجتمعات تاريخياً للتوصل أجتماعياً الى الأهداف التى تحقق علاقة أفضل بين الانسان والمجتمع لصالح الاثنين معاً في نهاية الامر، وينطوي التحليل السوسيولوجى على اتخاذ منهج معين يحمل أبعاداً نظرية وربما ايديولوجية أيضاً في تفسير الواقع الاجتماعى التاريخى شمولياً أو جزئياً بناءً على المعطيات التى يطرحها .

فالتحليل السوسيولوجى هو موقف محدد داخل دائرة علوم الاجتماع على اختلاف منطلقاتها أو مفاهيمها أو نقاط اهتماماتها ، ويتميز بنظرة محددة لعلم الاجتماع الذي يؤكد باستمرار نظرته الشمولية التكاملية لظواهر المجتمع التى تتجاوز جزئيات الوقائع الاجتماعية التى يهتم بها التاريخ كأحداث متسلسلة تسلسلاً زمنياً ، كما أن التحليل هو النافذة الحقيقة لفهم دينامية الانسان والمجتمع ومابذل لصناعة الحضارة الانسانية وماتم من ذبذبات أدت الى مايسمى بالمراحل التاريخية .[1]

وبناءً على ماسبق تهتم الباحثة بتحليل سوسيو تاريخى للمرأة المصرية وتمكينها في المناصب القيادية ، ولقد لوحظ أن مسألة تمكينها القيادي هى مسألة وجدت منذ القدم ولم تظهر يومنا هذا فقط ، ومن المستحيل أن نقوم بسرد الحاضر دون التطرق للماضى ولهذا نستعرض أوضاع المرأة فى المجتمعات القديمة حتى ظهور الاسلام ثم فى العصور الحديثة و توليها الاعمال القيادية ، بغض النظر عن الفترات التاريخية التى لم تنل المرأة مكانتها الاجتماعية وحقوقها القانونية التى تستحقها بما يتفق مع رسالتها العظيمة.

كما لايمكن بحال من الاحوال معرفة حال المرأة اليوم إلا بعد معرفة حالها فى الماضى مما يستدعى معرفة تاريخ المرأة وهو تاريخ ليس منفصلاً عن تاريخ المجتمعات البشرية وتاريخ شئون الاسرة ، حيث أن الفترات التى تمتعت فيها المرأة بمكانة عالية في المجتمع على مر العصور في مصر ، هى ذات الفترات التى انتعشت فيها البلاد من النواحى السياسية و الاقتصادية والثقافية ، وانعكس هذا الانتعاش في مشاركة المرأة بدور أكبر في حياة المجتمع على كل المستويات ، ولقد شاركت المرأة المصرية منذ أقدم العصور في العمل جنباً الى جنب مع الرجل في بناء المجتمع .

بالاضافة الى ذلك تمتعت المرأة المصرية فى عصور التاريخ الأولى بمزايا وحقوق وأوضاع ساوت الرجل بل وزادت عليه حتى لقد كان يعترف لها بأنها الاقوى بدنياً من الرجل وكانت تقوم – دون الرجل – بالعمل الاساسي الذى يمثل مصدر الدخل الاساسي للاسرة .

فمنذ وجود الانسان على الارض، وهكذا لعبت المرأة دوراً مهماً فى حياة المجتمعات الانسانية ، وتعتبر من أهم الاسباب الرئيسية فى قيام الحضارات وتقدم البلدان وبالرغم من هذا الدور الكبير فان كثيراً من المجتمعات القديمة لم تكرم المرأة وتقدر دورها فى المجتمع ولكن الامر في مصر القديمة اختلف فقد كان التقدير والتكريم للمرأة كبيراً وواضحاً.

---

(1) مريم أحمد مصطفي ، التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1986، ص10 ،ص32،ص38 .

ومن الملاحظ أن بروز مكانة المرأة ودورها فى المجتمع المصرى خلال عصر الدولة الحديثة أنما يرجع للاستقرار السياسي والاجتماعى والاقتصادى الكبير الذى خضعت له مصر والذى سمح بظهور تلك الشخصيات الانثوية البارزة حيث نعمت مصر باستقرار سياسي واقتصادى واجتماعى كبير.

ويتناول هذا الفصل تحليل سوسيوتاريخى للمرأة المصرية في المناصب القيادية من خلال سرد مكانتها في العصر الفرعونى ومكانتها في عصر الاسلام وتمكينها فى العصر الحديث الى نهاية القرن العشرين، وتوضيح أهم مؤشرات تمكين المرأة التى يقاس على أساسها مدى توليها المناصب القيادية في المجتمع المصري في القرن الحالى .

أولاً: مكانة المرأة فى مصر الفرعونية :

تكمن الأهمية التاريخية للحضارة المصرية القديمة فى منظومة القيم والرسالات الإنسانية التى شملت كل نواحى الحياة وكونت بمرور السنين الجذور الحقيقية التى تستمد منها البشرية تراثها الإنسانى فى إجماله ، ومن أهم هذه القيم الإنسانية الإعتراف بأهمية دور المرأة بالمجتمع ، وتُرجمت هذه القيمة عملياً بصياغة مكانة رفيعة المستوى للمرأة المصرية باعتبارها الشريك الوحيد للرجل فى حياته الدينية والدنيوية طبقاً لنظرية الخلق ونشأة الكون الموجودة فى المبادئ الدينية الفرعونية حيث المساواة القانونية الكاملة وارتباط الرجل بالمرأة لأول مرة بالرباط المقدس من خلال عقود الزواج الأبدية .

كما تعدت المرأة هذه المكانة حتى وصلت لدرجة التقديس فظهرت المعبودات من النساء إلى جانب الآلهة الذكور بل أن آلهة الحكمة كانت فى صورة امرأة ، والآلهة إيزيس كانت رمزاً للوفاء والإخلاص . [1]

فمنذ فجر التاريخ والمرأة المصرية تتمتع بمكانة مرموقة واحترام زائد على ضفاف النيل ، وقد قامت المرأة المصرية القديمة بدورها فى تنشئة أبنائها على حب الوطن والتفانى فى خدمته ، كما كانت تتمتع بملكية خاصة و قادرة على تصريف أمورها وأمور أسرتها على أحسن صورة .

بالاضافة الى ذلك وصلت المرأة الفرعونية الى مركز ملحوظ ، فهو مجتمع رفع المرأة الى أسمى مكان وأعترف بحقوقها كاملة فى مساواتها بالرجل بل لقد تميزت عنه فكانت تملك حق تطليقه وتسمى أولادها بإسمها ، ولم يشأ ذلك المجتمع الذى كان فى حاجة الى البناء والتعمير أن يحرم نفسه من جهد المرأة فلا يبقى نصفه معطلاً عن الحركة ولم يكن الانتاج يسمح بأن يعيش نصف المجتمع معتمداً على نصف الاخر .

ويقول هيرودوت ((أن المرأة فى مصر القديمة أكثر نشاطاً من رجلها فالنساء يذهبن الى السوق يبعن ويشترين فى حين أن الرجال يلازمون بيوتهم حيث يقومون بنسخ الأقمشة)).

وبناءً عليه كانت للمرأة تأثيرها الواضح حيث جلست على العرش وشاركت الوزارة وكان لها النصيب الأوفى من الكرامة والعزة والمكانة الرفيعة فى أسرتها وبيت أهلها وقد قامت صناعات خاصة بها وذلك لعلو مكانتها وأهميتها مثل صناعة العطور وأدوات التجميل وصناعة القلائد والملابس المطرزة بالحرز والقصب.[2]

ومما لاشك فيه أن المرأة المصرية القديمة قد نالت المكانة الاجتماعية الكبيرة وقامت بالمشاركة فى تنمية الاجيال وقد ساعدها فى ذلك ماتتميز به من صفات أستطاعت من خلال استغلالها أن تؤدى دوراً كاملاً فى كافة ميادين الحياة سواء داخل المنزل أو خارجه كعاملة وكاهنة وحاكمة للدولة وقائدة للجيوش ، ومن أخطر المناصب التى تولتها المرأة الفرعونية المناصب الدينية والسياسية فقد تولت منصب الكهنوت ولايخفى على أحد المكانة التى كان ينالها رجال الدين من أحترام والتأثير على الجماهير حتى أن بعض الكاهنات رفعها الشعب المصرى القديم الى مصاف الآلهه .

---

(1) التطور التاريخى لدور المرأة عبر العصور، موقع الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg ، تاريخ الدخول 2013/12/10 .

(2)هويدا يوسف ، من أيام الفراعنة وحتى العصور الحديثة المرأة المصرية شاركت وحكمت فعدلت وأنجزت ،مجلة نصف الدنيا ،21يناير 2010.

وهكذا حصلت المرأة في عهد الفراعنة على حقوق لم تحصل عليها امرأة أخري في الحضارات السابقة ، فكانت تشارك في الحياة العامة ، وكانت تحضر مجالس الحكم ، بل وتتولي الحكم كما تمتعت بحقوق اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية مساوية للرجل وكان بإمكانها أن تدير ممتلكاتها الخاصة وتدير الممتلكات العامة ، وقد شغلت العديد من المهن والحرف ، مثل منصب قاض ووزير، وشغلت مهنة سيدة أعمال.[1]

وقد عملت أيضاً في مهن المديرة, ورئيسة المخازن, ومفتشة غرفة الطعام, ومفتشة الخزانة , والمشرفة علي الملابس, كما تعلمت المرأة منذ عهد الدولة القديمة الطب والجراحة, وحملت لقب رئيسة الطبيبات وكانت المثال الأول في العالم للمرأة الطبيبة، وعملت المرأة في مصر القديمة كذلك في المهن الانتاجية كصناعة الزيوت المعطرة والدهانات العطرية, وصناعة الزجاج والمجوهرات والتحف والاثاث والاسلحة وأدوات الصيد والنسج والغزل وحياكة الملابس والحصير وطحن الحبوب وصناعة العجين والخبز وبيع المنتجات في الأسواق ....إلخ .[2]

وأيضاً كان للمرأة ألقاب عديدة منها : مديرة قطاع الأقمشة مديرة الكهنة الجناءزين ، المشرفات على الأجنحة السكنية ، مديرة إدارة الاختام ، وكيلة أملاك الحاكم وكذلك سكرتيرات ومدرسات، و بعض النساء قد وصلن الى ارتقاء بعض المناصب الرفيعة فى الدولة كالكاهنات .[3]

واختصر الفراعنة في بداية عصر الدولة القديمة مفهوم حقوق الإنسان في كلمة واحدة هي "ماعت" وتعني العدل والصدق والحق، ومن مظاهر احترام حقوق الإنسان في الحضارة الفرعونية القديمة الاعتراف بالحق في الحياة فكان قدماء المصريين يؤجلون تنفيذ حكم الإعدام في المرأة الحامل إلي أن تضع حملها.[4]

كذلك وصل التقدير العملى لها لدرجة رفعها إلى عرش البلاد فقد تولين المُلك فى عهود قديمة , ومنهن (حتب) أم الملك خوفو، و(خنت) إبنة الفرعون منقرع ، و(اباح حتب) ملكة طيبة ، و(حتشبسوت) إبنة الفرعون آمون ، و(تى) زوجة إخناتون ، و(كليوباترا).[5]

وقد وصلت المرأة الفرعونية الى مركز ملحوظ فى الدولة فهناك نصب تذكارى خاص بالسيدة "بيثت" من عصر الدولة القديمة يبين أنها كانت مديرة الاطباء وهى الوحيدة المعروفة من مصر القديمة وهذا اللقب يلقى ضوءاً على تطور المرأة فى ذلك العصر.

---

(1) التطور التاريخى لدور المرأة عبر العصور، موقع الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg ، تاريخ الدخول 2013/12/10 .

(2) مصطفي عبدالوارث، المراة فى مصر القديمة ، جريدة الاهرام ، بتاريخ 2013/3/16.

(3) محمد فياض ، المرأة المصرية القديمة ، القاهرة ، دار الشروق ،2004، ص21-22 .

(4)هويدا يوسف ، من أيام الفراعنة وحتى العصور الحديثة المرأة المصرية شاركت وحكمت فعدلت وأنجزت ،مجلة نصف الدنيا ،21يناير 2010.

(5)غريب سيد أحمد وآخرون، علم اجتماع الأسرة ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،2001،ص254.

كما وضعت الحضارة الفرعونية أول التشريعات والقوانين المنظمة لدور المرأة والتى من أهمها تشريعات الزواج أو الرباط المقدس من حيث الحقوق والواجبات القائمة على الإحترام المتبادل بين الزوج والزوجة بإعتبارها هى (ربة بيت) والمتحكمة الأولى فيه بالإضافة لحقها الكامل والمتساوى مع الرجل فيما يختص بحق الميراث ، كذلك كان لها ثلث مال زوجها فى حالة قيامه بتطليقها بدون سبب , كما كان المصرى القديم دائم الحرص على أن تدفن زوجته معه باعتبارها شريكته فى الحياة الدنيا وبعد البعث أيضاً .

ولهذا نالت المرأة المصرية فى العصر الفرعونى حقوقها بأنواعها المختلفة ، وتمتعت بمكانة مرموقة حتى وصلت الى رتبة الآلهة ، فتاريخ مصر القديمة حافل بالآلهات اللائى كن يقدمن اليهن القرابين ، وتقام لأعيادهن حفلات رائعة ومنهن آلهة العدل، الحقول ، والسماء ، والكفاية ، والحصاد ، والحب ، والجمال، الولادة .

والواقع أن قدماء المصريين هم أول من أعطوا المرأة حريتها ووصلوا في ذلك الى أعلى المراتب ، وقد سمح الملوك والامراء فى التاريخ المصري القديم لنسائهم بالظهور فى المعابد سافرات الوجوه ، كما كانت المرأة المصرية تشارك الرجل في ميادين السباق ، وترافقه عندما يقصد صيد الطيور والاسماك فى القوارب النيلية .[1]

ولما كانت المرأة المصرية أول امرأة فى المجتمعات البشرية تنال حقوقها الشرعية والمدنية وتتبؤا مركزها الاجتماعى الممتاز الذى ساوها بالرجال فاحتلت بجانبه مكانها بين الآلهة فى أساطير العقيدة ثم احتلت مكانها بين سلالة انصاف الالهة من ملوك الفراعنة الاولين فقد أتاح لها الفرصة لتنال حقوقاً سياسية ترفعها الى عرش الحكم .
وقد جلس على عرش مصر عبر تاريخها الطويل ثمانى عشرة ملكة ابتداء من (مريت نيت) أول ملكة جلست على العرش فى العالم فى القرن الخامس والثلاثين ق.م امتداداً لكليوباترا اخر ملكات مصر الفرعونية فى القرن الاول ق.م التى ثبت أنها كانت مصرية فرعونية رغم انتسابها الى البطالمة ومن أشهر الملكات اللاتى جلسن على عرش مصر الملكة (سوبك نفرو) 1782 ق.م . [2]

كما حكمت الملكة (سيلك ننرو) لمدة أربع سنوات فى عصر الاسرة الثانية عشر أما الملكة (ونست انرت) فقد حكمت مصر اثنتى عشرة سنة تمتعت البلاد خلالها برخاء واستقرار شديدين.[3]

وأيضاً الملكة حتشبسوت فهى أشهر ملكات مصر وهى من الاسرة الثامنة عشرة ولقبت نفسها(بابن الشمس وسيد الارضين) واستمر حكمها أكثر من عشرين عاماً ، كانت من خلالها داعية سلام ، ناشرة حضارة ، فأوقفت الغزوات .[4]

---

(1)احمد محمد طه ، المراة المصرية بين الماضى والحاضر ،القاهرة ، مطبعة دار التأليف ، 1979 ، ص 19.

(2) سيد كريم ، المراة المصرية فى عهد الفراعنة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994 ،ص 20-21.

(3)حسين عبد الحميد رشوان ، علم اجتماع المرأة ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1998، ص11-14.
(4)Barbara Watterson, Women in Ancient Egypt, Amberley publishing plc, 2011, p30.

كما أهتمت بالأسطول التجاري المصري فأنشأت السفن الكبيرة؛ واتسم عهدها بالرفاهية والسلام في مصر، وقامت بالعديد من الحملات العسكرية منها حملة تأديبية علي النوبة في بداية حكمها، وحملة تأديبية علي سوريا وفلسطين، وحملة تأديبية علي ماوMau بالقرب من منطقة فرقة Firka بين السنتين20 و22 من حكمها. وأرسلت العديد من البعثات التجارية منها بعثة بلاد بونت؛ وبعثة أسوان، ومن أبرز أعمالها إعادة استخدام قناة تربط بين النيل عند نهاية الدلتا بالبحر الأحمر، حيث قامت بتنظيف هذه القناة بعد أن حفرها المصريون أيام الدولة الوسطي وذلك لتسيير أسطول مصر البحري بها ليخرج إلي خليج السويس وبعدها إلي مياه البحر الأحمر، كما أعادت العمل في مناجم النحاس في شبه جزيرة سيناء، و احتفلت بعيد "الحب" أو عيد توليها العرش، وكان ذلك في العام الخامس عشر من حكمها؛ وأمرت ببناء سفينة كبيرة رسمية لكي ينتقل بها الناس علي صفحة النيل من معبد الكرنك في أثناء الاحتفال بعيد النيل وصولاً إلي الشاطئ الآخر.[1]

و تعتبر الملكة حتشبسوت أعظم شاهد علي دور المرأة المميز وقدرتها علي الإدارة والحكم ألا أن كثرة الضغوط عليها من جانب الكهنة وقادة الجيش الى جانب الرافضين لوجود امرأة علي كرسي العرش دفعها للتنازل عن الحكم من أجل مصلحة البلاد.

كما شاركت الملكة نفرتيتى زوجها الملك اخناتون فى الحكم و فى حركة الانقلاب الدينى التى قادها زوجها حيث اشتركت معه فى وضع اسس الدين الجديد وهذا مايؤكد ان المرأة كانت تشارك فى الحكم بل وكانت تبتكر وكانت ايضاً هناك من الاناث من تولت كتابة رسائل الملكة فى عهدها وآخرى كان لها ضلع فى توجيه القضاء وتصريف شئون الوزارة.[2]

كما نسب الى الكثيرات منهن التخصص فى علوم المعرفة السرية بالمعابد واشتغالهن بعلوم الطب والفلك والتنجيم ومن الالقاب التى اسندت الى بعض كاهنات معبد امون فى طيبة ومعبد حتحور فى دندرة لقب العرافة الاولى بمعبد الاله.

وهكذا ارتفعت مكانة المرأة المصرية حيث لم تغفل العقيدة الفرعونية وجود المرأة ومساواتها بالرجل فى رسالة الحياة ومن ثم وضعت أول تشريعات دينية تحفظ للمرأة حقوقها بقوة قوانين السماء والتى كان لها الفضل فى بناء المجتمع الفرعونى القديم وأول تلك التشاريع وأعظمها تشاريع الزواج أو الرباط المقدس ومالرتبط به من حقوق وواجبات والتزامات بدات مع فجر الحضارة وانتقلت من مصر الى مختلف العقائد والاديان والشرائع التى ظهرت فى العالم ووضعت أسس حقوق المرأة فى مختلف الشعوب.[3]

---

(1)صلاح عبد الغنى محمد ، الحقوق العامة للمرأة، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ص79.

(2)نهى محمد امجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود، الاسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004، ص71-72.

(3)Gay robins, Women in Ancient Egypt, British museum press, 1996,P13.

وفى النهاية نجد أن النقوش والبرديات سجلت للمرأة المصرية قبل التاريخ أنها كانت تملك الأملاك والأموال, وكانت لها الحرية المطلقة في عقد الاتفاقات وإبرام العقود، وأن مصر كانت البلد الوحيد بين حضارات الشرق القديمة الذي أعترف للمرأة بوضع قانوني تتساوي فيه مع الرجل، حيث حصلت علي أجر كأجر الرجل مقابل أنجاز ذات العمل, كانت مواطنة شأنها شأن الرجل، تعيش في وطن يعترف بحقوقها كاملة حتي إنها كانت تستطيع أن تقاضي أباها أمام المحاكم حتي تتمكن من حماية أملاكها الخاصة، كما كانت المرأة المتزوجة تتمتع باستقلال قانوني ومالي كامل, وتستطيع ممارسة الأعمال الصناعية والتجارية بحرية كاملة. [1]

ومماسبق يتضح لنا الدور الذى لعبته المرأة فى مصر القديمة ولم يكن هذا الدور الذى قام به الرجل ، ولقد كان دور المرأة فى الحياة يتمثل فى أمرين : يتصل أحدهما بحياتها الخاصة فى المنزل ، ويتصل ثانيهما بحياتها العامة فى المجتمع ، فالمرأة الى جانب أنها أم وزوجة فهى رفيقة الرجل فى رحلة الحياة وساعده الايمن فى شئون أعماله.[2]

ثانياً: مكانة المرأة فى الاسلام :

كانت المرأة قبل ظهور الاسلام تحت سيطرة وعبودية الرجل ولذا كان أنصاف الاسلام للمرأة بتقديره حقوقها والدفاع عن آدميتها وإهليتها يهدف الى غايتين :-

1- العمل على رفع مستوى الأمة الاسلامية وحمايتها وتأكيد تحضرها عن طريق رفع مستوى المرأة المعنوى والقانونى والادبى .
2- إعطاء حقوق المرأة المسلمة كاملة ومساواتها مع الرجل فى جميع الحقوق الشرعية عدا الوراثة . [3]

ولقد دخل الدين الإسلامى لمصر مع الفتح العربى عام 20هـ أى قبل عام 1410 ونظم بشريعته الغراء مكانة المرأة المسلمة عموماً ، حيث رد الله للمرأة مكانتها من خلال الدين الجديد وحقق لها ذاتيتها وشخصيتها المستقلة وإعطاها من الحقوق ما لم تحظ بها المرأة فى العالم المعاصر إلا فى القرن العشرين .

كما جاء الاسلام ليحل جميع المشاكل التي كانت تواجه المرأة وجعلها تتوصل إلى حقوقها كاملة دون التباس أوغموض ، فمع ظهور الاسلام نشأ مجتمع جديد له حاجاته الجديدة وأهدافه واماله فقلب مفاهيم الجاهلية واستبدادهم المستمر حول المرأة الضعيفة .

فمع ظهور الاسلام وسط الجو المتحامل على الانثى خصوصاً أبطل جميع الاساليب المجحفة فى حقها ورفعها الى مكانة عالية لم تصل إليها آخر التطورات المدنية حيث جاء بدين قيم ونظام صالح فاضل ملائم لكل العصور والاجيال وتشريعات عادلة ترسم لكل فرد في المجتمع - ذكراً كان أم انثى - ماله من حقوق وماعليه من واجبات غير عابئ بالجنس واللون والمكانة الاجتماعية.

---

(1) مصطفي عبدالوارث، المراة فى مصر القديمة ، جريدة الاهرام ، بتاريخ 2013/3/16.

(2) عصام نور سرية ، دور المرأة في تنمية المجتمع، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2006،ص16-17 .

(3) غريب سيد أحمد وآخرون، علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق،ص259.

وجاء بشريعته السمحة وإعاد المرأة الى وضعها الطبيعى الفطري وإقر لها مكانتها في المجتمع وبين البشرية وادخل تعديلات كثيرة في شأنها تتلاءم مع تطور الافكار ومقتضيات العصر وطبيعة البشر وسلك سبيل الاصلاح التدريجى لأن اى انقلاب فكري مفاجئ قد يفاجئ المجتمع ولايحقق النتائج المطلوبة فوضع قيوداً للتقاليد والسنن العامة وإظهر ان المرأة أنسان يشارك الرجل في حركة الحياة وتقوم بدورها الى جانبه فكلاهما يصنع الحياة .

الى جانب هذه المكانة الاجتماعية المشرفة التي كرم الاسلام بها المرأة إعطاها من الحقوق المدنية والسياسية مالم تظفر به الى الان أكثر الأمم تسامحاً في حقها واعترافاً بهذا الحق فأباح لها التصرف في مالها بالبيع والشراء والاخذ والعطاء وزاد الاسلام من تكريم المرأة وتقديرها فإعطاها حق حضانة أطفالها فى حالة الوفاة أو الشقاق أو الطلاق وقدمها على الرجل تقديراً لعاطفة الامومة وثقة بكفاءتها فى اداء هذه المهمة الانسانية السامية وخول لها الحق فى تولي الكثير من الوظائف والاشراف على المؤسسات التربوية وغيرها والمشاركة فى الاجتهاد والتقنين وابداء الرأى في مشاكل المجتمع ، والمشاركة فى الحروب بعمليات الاسعاف ومدواة الجرحى .[1]

ويشير التاريخ الى مساهمة المرأة فى كثير من الاعمال فترة عهد النبى محمد صلى الله عليه وسلم فقد دافعت المرأة المسلمة عن الرسول ودعوته وزحفت الى ساحات الحرب جنباً الى جنب مع الرجال تسقيهم الماء وتضمد جروحهم وتثير حماسهم ومنهن (أم عطية) التى غزت مع الرسول صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وصنعت الطعام للمقاتلين وضمدت جراحهم وكذلك (أم عمارة) نسيبة بنت كعب المازينة أثناء غزوة أحد وبيعة الرضوان ويوم اليمامة واظهرت خير القتال والدفاع عن النبى صلى الله عليه وسلم.[2]

بالاضافة الى ذلك خاطب الله سبحانه وتعالى المرأة فى كتابة الكريم بمثل ما خاطب الرجل وساوى بينهما من حيث القيمة الإنسانية والروحية بإعتبار أن الأنوثة والذكورة ليستا فى نظر الإسلام فارقاً فى تقرير الشخصية الإنسانية ، ونهى عن العديد من العادات والتقاليد المجحفة بالمرأة ، ولذلك سوى الاسلام بين الرجل والمراة فى أمور تقتضى المساواة وميز الرجل فى امور تقتضى تميزه عليها كما يلى :-

1- فساوى الاسلام بين الرجل والمرأة فى حق التملك وحق التعليم وحق اختيار الزوج .

2- كما ساوى بينهما فى العقيدة حيث لا فرق فى أداء الأعمال الصالحة وكذلك العبادات ، الجزاء واحد عن العمل الصالح وغير الصالح .

3- كذلك ساوى الإسلام بين المرأة والرجل فى القوانين المدنية والجنائية فكل منهما محفوظ النفس والعرض والمال إلا بالقانون ولا تسلب حرية أى منهما دون أن تثبت عليه جريمة ولديهما الحرية الكاملة فى إبداء الرأى

4- كما إعترف الإسلام بحق المرأة فى التعليم فنص على أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة سواء كانت علوم دينية ودنيوية .[3]

---

(1) محمد عبد العليم مرسي ، الاسلام ومكانة المراة ، الطبعة الاولى ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 1997، ص233.

(2) زينب منصور حبيب ، الاعلام وقضايا المراة ،الطبعة الاولى ، عمان ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2011،ص 24-25.

(3) محمود عبد الحميد محمد ، حقوق المراة بين الاسلام والديانات الاخرى ، الطبعة الاولى، القاهرة مكتبة المدبولى ، 1990 ، ص 78.

5- أجاز الدين الإسلامى للمـرأة حق العمل فأتاح لها أن تضطلع بالوظائف العامة والأعمال المشروعة التى تحسن اداءها ولم يقيد هذا الحق الا بما يحفظ للمرأة كرامتها ، والعمل فى القطاعات المختلفة مثل الزراعة والتجارة ..إلخ ، لتكون أداة فعالة فى المجتمع وخاصة فى حالة وفاة الزوج أو عدم قدرته على إعالة أسرته.

وخير دليل على ذلك السيدة خديجة زوج الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) والتى تزوجها الرسول وهى تعمل بالتجارة ، كذلك طالب الرسول عند هجرته للمدينة المنورة بالعمل للنساء والرجال على حد سواء مع المطالبة بالتخفيف عن المرأة لطبيعتها الجسمانية ، كما تولت المرأة المسلمة وظيفة الإفتاء والتى تعتبر من أخطر الوظائف التشريعية ، كذلك أفتى (الإمام أبو حنيفة) بجواز ولاية المرأة للقضاء .[1]

وبناءً على ماسبق نظم التشريع الأسلامى حياة المرأة ومنحها حقوقاً إنسانية ومدنية وإقتصادية وإجتماعية متعددة كما حملها من المسئوليات مايتناسب مع الحقوق التى حصلت عليها فجعلها مسئولة عن نفسها وعن أسرتها وعن المجتمع الذى تعيش فيه ، وشرع الاسلام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيما هو من خصائص الانسانية فى الدنيا والاخرة فكل منهما ينال مايستحقه من جزاء فكرم الام المرأة وحافظ على حقوقها حيث جعلها حقاً فى المبايعة على السمع والطاعة والقيام بحدود الشريعة الاسلامية وآحكامها .

ومن ثم يتضح لنا أن الاسلام منح المرأة العديد من الحقوق حفاظاً عى كرامتها وعلى انسانيتها ومن هذه الحقوق : الحق فى الميراث ، الحق فى التعاقد ، الحق فى مباشرة عقد الزواج ، حق المرأة فى الوقاية من الجهل والشقاء ، حق المرأة فى التصرفات المدنية ، حق المرأة فى الجهاد...إلخ .[2]

و حقها فى أن تكون عضواً من أعضاء الهيئة الاستشارية لولى الامر فى الامور الدينية والاجتماعية والسياسية وغيره ، وللمرأة الحق فى أن تملك مايحق للرجل أن يملكه تماماً من أرض ودور ومحلات ومال، وأن تتصرف فيه كما تشاء دون منع من أحد أو إجبار من زوج أو قريب.[3]

كما أقر الاسلام احترامها ، هذا الاحترام كان له أكبر الاثر فى استعادة المرأة العربية لكيانها داخل الدولة الاسلامية ، حتى فى أيام الدعوة الاسلامية الاولى التى حمل لواءها الرسول صلى الله عليه وسلم وأيام الخلفاء الراشدين وان بدأ ذلك على استحياء لبداية التجربة الوليدة ،هذه البداية تجلت تماماً أيام الخليفة عمربن الخطاب حين عارضته امرأة وأقر تلك المعارضة وأعترف بها حين قال قولته المشهورة (أصابت امرأة وأخطأ عمر).[4]

ولقد عرف التاريخ الاسلامى نماذج من النساء مارسن واضطلعن بإعباء الحكم والامثلة على ذلك كثيرة مثل فاطمة سلطان التى تولت امارة فى الجنوب الشرقى من موسكو .
فليس بعد ذلك تشريف للمرأة فى الاسلام واشعارها بأنها مخلوق كريم لها حقوق وعليها التزامات كالرجل ويهيئ لها الرسول صلى الله عليه وسلم طريقاً واضحاً تسلكه المراة فى مجتمعها تربية وتعليماً وتهذيباً دون عناء أومشقة ، وهكذا تمكنت المرأة في صدر الاسلام من رفع منزلها فى ميدان الايمان والعلم والمعرفة وتصبح علماً من الاعلام لتثبت للآخرين أنها قادرة على أن تكون فقيهة وأديبة وشاعرة وطبيبة ولتتفوق على بنات جنسها فى كل المجتمعات السابقة واللاحقة لمجتمعها الاسلامى. [5]

---

(1) محمد حافظ غانم ، المراة فى مصر ، الاسكندرية ، مكتبة كلية الاداب ، 1975، ص41.
(2) عصام نور سرية ، دور المرأة في تنمية المجتمع، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2006،ص26،ص31 .
(3) حماد القباج المراكشى ، منزلة المراة في الاسلام وكشف الشبهات، الطبعة الاولى ، المغرب ، دار المجد للنشر والتوزيع ، 2008 ،ص134.
(4) حنفى المحلاوى ، النساء ولعبة السياسة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1992 ،ص 35.
(5) صفاء سيد محمود الجميل ، التربية السياسية للمراة ، الطبعة الاولى ،الاسكندرية ،العلم والايمان للنشر والتوزيع ، 2007،ص 87.

كما أرسى الاسلام المركز الاجتماعى للمرأة وشاركت فى الدعوة الاسلامية وحاربت وابدت رأيها فى أمور الدين والدنيا بكل جرأة وصلابة فهناك السيدة خديجة بنت خويلد رضى الله عنها أول من أمن برسالة محمد صلى الله علية وسلم والتى شاركت معه فى تثبيت دعائم الرسالة المحمدية ووضعت أموالها جميعاً لنصرة الدعوة الاسلامية . [1]

وحينما توسعت الدولة الاسلامية بدءاً من العهد الراشد دخل على المجتمع العربى شرائح غير عربية وامتزجوا بهم الزحف الاسلامى والتغلغل في البلدان المجاورة كثر المزيج هناك الفرس والترك والروم والزنج وكلهن للمرأة دور فى تكوين الحياة الاقتصادية والأجتماعية والسياسية والعلمية فى كل مناحى الحياة وقد برز كثير منهن المحدثات والفقيهات والمتصوفات والواعظات والمراشدات ومنهن تفرغن لتقديم مااستطعن من أعمال البر والخير والاحسان ومنهن كن يدرسن سياسة الدولة بطرق غير مباشرة لأشراك الامراء والاخذ برأيهن. [2]

ولم يمنع الاسلام ولاية المرأة للقضاء وقد قيل أن أم الخليفة المقتدر تولت رئاسة محكمة استئناف بغداد وقد روى أن عمربن الخطاب رضى الله عنه ولى امرأة وهى الشفاء بنت عبدالله المخزومية من قومه الحسبة أو قضاء السوق وأجازات المالكية للمرأة الوصاية والوكالة اى ان تكون وصية أو وكيلة فى الخصومات والعقود. [3]

لقد احدث الدين الاسلامى ثورة فعلية لدى ظهوره وأعطى للمرأة كامل الاعتبار والصلاحية مثل الرجل فالعلم واجب والعمل اختيارى وأوائل المسلمات شاركن في جميع مرافق الحياة فأقمن حلقات دراسية وفتحن أبواب منازلهن للعلم ولعبن ادواراً بارزة في الحياة السياسية وشاركن في عمليات نطلق عليها الان العمليات الانتخابية وأحتفظ الاسلام للمراة باستقلالها الشخصى ويشيد القرآن الكريم فى كثير من الآيات على ضرورة التعامل بالعدل والرفق والاحترام واستقلال الشخصية والحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية والقيم الانسانية وهى حقوق اعترف بها الاسلام للمراة المسلمة ولم تصل بعد الى مثلها أحدث القوانين في أرقى الامم الديمقراطية في العصر الحاضر لعلمه بأن لاحياة على وجه الارض مادامت المرأة محرومة من حقوقها وممنوعة من أداء واجباتها . [4]

وماكان لهذا المجتمع أن يقوم بكل ذلك من خلال عمل الرجل وحده وإنما اباح الاسلام للمرأة أن تسهم فيه بنصيب يتناسب مع قدرتها وكفاءتها وبالشكل الذى يحفظ عليها كرامتها . [5]

---

(1) عبدالله بن محمد بن محمد بن يحيى ، الاسلام محرر المراة، جدة ،شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر ، 2010 ،ص 299.

(2)Fatima mernissi, Women and Islam An Historical and theological enquiry, Blackwell oxford uk, USA,P.15.

(3) محمد وقيدى ،الاسلام والمراة واقع وافاق، المغرب ، أفريقيا الشرق ، 1999 ،ص29.

(4) فتحى سلامة ، المرأة والتنمية : بين الواقع المتاح والمستقبل المأمول ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2001 ،ص 45.

(5) محمد عبد العليم مرسي ، الاسلام ومكانة المراة، الطبعة الاولى ، مرجع سابق ،ص234.

ومن أشهرالنساء شهرة فى مصر الاسلامية قامت شجرة الدر(*) بتدبير شئون البلاد بعد وفاة الملك الصالح حيث أخفت خبر موته خوفاً من حدوث فتنة بين صفوف المسلمين وفى تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر قبضت شجرة الدر على زمام الامور فى حزم ومهارة و تعتبر شجرة الدر ثانى ملكة مسلمة جلست على العرش بعد رضية الدين سلطانة دلهى (1236-1240) حيث تصفية الموقف مع الصلبيين وانهاء المفاوضات التى بدأت معهم في عهد تورانشاه لترحيلهم عن البلاد فشجرة الدر كانت سيدة قوية لها دور سياسي كبير.[1]

ويمكن القول في النهاية بين الحين والآخر تتعالي النداءات حول تولي المرأة للمناصب القيادية , كالدخول في مجلس الشوري أو الانتخابات أو تولي القضاء ونحوه من المناصب التي درج المسلمون علي مر الزمان أن يتولاها الرجال .

فان ثمة تباين في وجهات النظر الفقهية[*] حول تولى المرأة للمناصب القيادية فهناك من يجيز هذا وهناك من يمنع وفي ظل ما يتداوله مجتمع المثقفات والأكاديميات والجمعيات الحقوقية والنسائية من مناقشات حول مشاركة المرأة السياسية في المرحلة المقبلة ، جاءت فتوي مفتي الجمهورية ، التي أجازت تولي المرأة القضاء والولايات والمناصب العليا بالدولة لتحسم الجدل حول مكانة المرأة في المجتمع الإسلامي، ورحبت الاتحادات والجمعيات النسائية المصرية بفتوي جواز تولي المرأة القضاء والولايات والمناصب العليا بالدولة, مؤكدين أنها جاءت في موعدها لتهيئ المناخ للمرأة لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة علي قدم المساواة مع الرجل. [2]

---

(1) نهى محمد امجد نافع ، المراة والسياسة فى مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود، الاسكندرية ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004، ص71-72.

(*) شجرة الدر جارية أرمنية الاصل اشتراها الملك الصالح نجم الدين أيوب فى أيام ابيه الملك الكامل وقد نالت الحظوة عند الملك الصالح خصوصا بعد ان انجبت له ولده خليل فاعتقها وتزوج بها وبقيت مع سيدها فى بلاد الشام مدة طويلة ثم مرض الملك الصالح ولكنه لم يستسلم للمرض بل عكف على تجهيز قواته ثم توجه الى المنصورة ومعه شجرة الدر لنجدة دمياط ولكن توفى الملك الصالح بعد فترة قصيرة فقامت زوجته بتدبير شئون البلاد بعد ان اخفت خبر موته خوفا من حدوث فتنة بين صفوف المسلمين وفى تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر قبضت شجرة الدر على زمام الامور فى حزم ومهارة .

(2) هند مصطفي، جريدة الاهرام ، السبت 9 نوفمبر 2013 السنة 138 العدد 46359.

(*) ولمزيد من التفاصيل أن من وجهات النظر الفقهية فتوي جواز تولي المرأة للمناصب القيادية والقضائية وجدت من يؤيدها من علماء الدين حيث يقول الدكتور محمد الشحات الجندي عضو مجمع البحوث الإسلامية أن المبدأ العام في الإسلام هو أن المرأة لها الحق مثل الرجل في تولي الأعمال التي تناسب طبيعتها والتي تكون جديرة بها ولا مانع في هذه الحالة لأن المرأة مثل الرجل ومن حقها أن تعمل وأن تقدم عطاءها وخبرتها في المجتمع والآيات القرآنية واضحة وصريحة في توضيح ذلك وان الرجل والمرأة مثابان علي العمل الصالح وليس المقصود به الصلاة والصوم والزكاة والحج بل يقصد به كل ما يسهم في بناء المجتمع وازدهاره وفقا للأصل العام في الشريعة الإسلامية يمكن أن تتولي المرأة المناصب العامة وان تكون عضوا فاعلا في المجتمع ومن المعروف أن السيدة عائشة رضي الله عنها كان تفتي وتقوم بالإفتاء وكان يلجأ إليها كبار الصحابة لأخذ رأيها في الفقه الإسلامي، ويجوز للمرأة أن تتولي القضاء وفقا للمذهب الحنفي ولا حظر في ذلك بشرط أن تتمتع بكفاءة عالية ودراية بنصوص الشريعة الإسلامية والقانون ولا مانع أيضا من توليها العمل العام بكل أشكاله وان تكون عضوة منتخبة في المجالس النيابية،هذا التأييد الفقهي كان له معارضون من علماء الأزهر، والذين أجازوا تولي المرأة للمناصب القيادية وفق ضوابط وشروط، ولم يجيزوا لها تولي منصب القضاء أو الولاية العامة، حيث يري الدكتور مختار مرزوق عبد الرحيم، عميد كليه أصول الدين بأسيوط ، أن الفقهاء اجمعوا علي تولي المرأة للمناصب القيادية ما عدا رئاسة الدولة والقضاء، لأن المرأة يغلب عليها العاطفة والقاضي النزيه يجب أن يكون متجردا من العاطفة فإذا حكم علي إنسان بالإعدام أو بالسجن المؤبد فهذا يحتاج مؤهلات نفسية وبدنية لمن يصدر هذا الحكم وهذا لا يطعن في المرأة.

وتنص فتوي علي أن المرأة مثل الرجل في سائر التكاليف الشرعية, بل كل خطاب ورد في النص الشرعي من قرآن أو سنة إنما هو علي العموم, أي يشمل الذكر والأنثي ولا يختص واحداً منهما إلا بدليل, وعلي هذا الأساس وردت كثير من الآيات القرآنية الشريفة والأحاديث النبوية المطهرة تخاطب الذكر والأنثي بلفظ المؤمنين وبلفظ الناس، والذين آمنوا حتي إن كانت بلفظ التذكير فالأنثي تدخل في هذا كما حققه العلماء وكل تكليف للذكر هو تكليف للأنثي.[1]

ثالثاً: المرأة المصرية فى العصر الحديث:

وعندما بلغت الحضارة الحديثة أوجها نالت المرأة بعض حريتها وحقوقها وبدأت تستشعرمساواتها بالرجل ، وتشاطره الاعمال في الدوائر والمتاجر والمصانع ومختلف الشئون والنشاطات الاجتماعية . [2]

فالمرأة المصرية لم تبدأ من فراغ فوضعها فى المجتمع ونظرتها الى نفسها ونظرة المجتمع إليها اختلفت من عصر إلى عصر وقد حاولت المرأة التمرد على أوضاعها ومواقفها للتغيير وقد قادتها مجموعة من النساء كرسن حياتهن من أجل مستقبل مشرف للمرأة المصرية على خارطة الحياة فى مصر سياسياً وإجتماعياً وثقافياً وإقتصادياً ، فلم يتركن مجالاً لم يتطرق إليه عملهن فكن رائدات بحق فى كل المجالات التى تخدم المرأة والوطن على السواء.[3]

و إذا ما حاولنا ان نلقى مزيداً من الضوء على ماحدث من تغير على مكانة المرأة المصرية في العصر الحديث لابد ان نحدد في البداية المدى الزمنى لمفهوم كلمة العصر الحديث وقد قصرناه على السنوات التى مرت منذ آواخر القرن التاسع عشر ولما كانت قضية المرأة ترتبط الى درجة كبيرة بالتغير الجذرى فى النظام الاقتصادى من حيث تشغيل النساء فى شتى المجالات ، فانه لابد من القول بادئ ذى بدء أن نمو الصناعة فى مصر لم يأخذ شكل ثورة صناعية كتلك التى حدثت فى انجلترا مثلاً فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأنما كان بالتدرج البطئ أحياناً والسريع نسبياً احياناً أخرى كما حدث فى الخمسينات والستينات من سنوات ثورة 23 يوليو1952، وعلى الرغم من ذلك فان النمو الصناعى فى مصر وبخاصة فى آطار سياسية التصنيع التى اخذت بها الدولة بعد سنوات قليلة من بدء الثورة كانت له الآثار المماثلة لتلك التى ظهرت فى كثير من الدول الاوروبية التى حدث فيها الانقلاب الصناعى الذى نجم عنه أهم ظاهرة اجتماعية فى العصر الحديث وهى ظاهرة خروج المرأة وبخاصة الأم الى العمل لإن عملها خارج البيت لم يعفها من اداء دورها الرئيسي فى الاسرة بل أنه أضاف إليها دوراً هاماً هو التكسب من العمل الذى كان من قبل وقفاً على الذكور وحدهم دون الاناث وقد واكب هذه الظاهرة ظاهرة آخرى أشد اثراً فى تطوير تحرير المرأة تلك هى تعليمها فى مختلف مراحل التعليم وتحررها الفكرى بالتدريج .

ولقد كانت هذه الظواهر وهى تعلمها وتحريرها واشتغالها هى المسئولة عما صار يعرف بالانقلاب النسوى الذى امتاز به القرن العشرون والذى ظهرت اثاره واضحة للعالم فى كل مكان ومما لاشك فيه ان تعليم المرأة بما فى ذلك مرحلة التعليم العالى فى المعاهد والجامعات هو الذى دفع عجلة التغيير النسوى فى مصر دفعة قوية ؛ ذلك لانه أوجد عند المرأة وعياً واضحاً بذاتها ومكانتها ودورها فى المجتمع بعامة وفى الاسرة بخاصة

(1) هند مصطفي، جريدة الاهرام ، السبت 9 نوفمبر 2013 السنة 138 العدد 46359.
(2) زينب منصور حبيب ، الاعلام وقضايا المراة،الطبعة الاولى ، عمان ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2011،ص 25.
(3) سامية حسن الساعاتى ، المراة والمجتمع المعاصر ، القاهرة ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر ،2005 ،ص54.

هذا بالاضافة الى أنه قد ترتب على ذلك تخلصها تدريجياً وبدرجات متفاوتة من سيطرة الرجل وسلطان التقاليد والحرمان السياسي الذى كان مفروضاً عليها تشغيلها فى مختلف المهن المتخصصة سواء ماكان منها صناعياً بكل إشكاله وتقنياته أو زراعياً بمختلف صوره أو تربوياً أوطبياً أو تشريعياً أو تنفيذياً أو قضائياً أو غير ذلك من المهن التى كان يعتقد أنها وقف على الرجل وحده، وينبغى أن لانغفل ممارسة حقها الانتخابى فقد كان ثمرة تعليمها وخروجها للعمل واشتغالها بشتى الوظائف.[1]

ويعتبر المؤرخين أن بداية مصر الحديثة تبدأ بنزول الفرنسيين لوادى النيل وقد تولى محمد على شئون مصر فى جو من الضيق والفقر والجهل ، ألا أن النهضة التعليمية اتجهت معظمها الى الذكور فلم يكن فى وسع

(محمد على) أن يخلق فى بيئة المرأة المصرية ما حاول خلقه فى بيئة الرجل غير أنه كتب لنفسه فى التاريخ فضل أول ما نهض بالمرأة فى حال لم يكن فيه للمرأة اى اعتبار ، وقد أعدت بعد ذلك الحكومة برنامج واسع لتعليم الفتيات وفى مقدمة هذه البرامج اللغة العربية وكان أول خريجات مدرسة الولادة العمل فى المستشفى التى انشأت بأبى زعبل .[2]

وفى عام 1921 خرج الى الوجود أول تنظيم سياسي مستقل للدفاع عن مصالح المرأة اذ تكون الاتحاد النسائى المصري الذى تزعمته السيدة هدى الشعراوى، وفى عام 1928 بدأت المرأة تلتحق بالجامعات القومية وبدأت تظهر قيادات نسائية وفى عام 1935 بدأت الحركة النسائية المصرية تدعو الى حصول المرأة على جميع حقوقها وبخاصة السياسية بحيث أصبحت المرأة أكثر نشاطاً فى مجال الحياة السياسية ومع الدور النشيط الذى لعبته المرأة فى آحداث عام 1936السياسية يتقدم (على ماهر)عام 1938 للبرلمان يطالب فيه المرأة بالعضوية فى مجلس الشيوخ ، وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد عدد النساء العاملات فى مجال الصناعة والتجارة وتطورت الحركة الوطنية وأصبح يقف بجوار المرأة مثقفين بارزون أمثال د. طه حسين وسلامة موسى ، وفى هذه الظروف ظهرت بعض المجهودات الحكومية للدفاع عن قضيتى المرأة وتحريرها ، وجاء دستور 1956 ليسجل نجاح للمرأة حيث تقدمت عدد من النساء المرشحات والناخبات لأول مرة فى مصر فى الانتخابات التى جرت عام 1957 وفازت السيدة أمينة شكرى والآنسة راوية عطية ولأول مرة أرتفع مستوى نضال المرأة الى تطورها فى مجال الحركة النقابية .[3]

وبناءً عليه يمكن عرض العصر الحديث كالآتى :-

1- الحقبة الأولى (1870-1918) :-

تقع هذه الحقبة فى آواخر القرن التاسع عشر وآوائل القرن العشرين وربما تعد فجر الدعوة لتحرير المرأة المصرية وفتح ملف جديد لقضيتها فى العصر الحديث ولقد قسمناها تبعاً لنوع الجهود التى بذلت فيها إلى فترتين الأولى فترة نيابة الرجال والثانية فترة استمرار نيابة الرجال مع ظهور أول بادرة نسائية .

---

(1) فتحى عبد اللطيف ، المراة العاملة المصرية (كفاح ونجاح) ، القاهرة ، ديجيتال للطباعة والتوزيع ، 2004،ص39.

(2) غريب سيد أحمد وآخرون، علم اجتماع الأسرة ، مرجع سابق،ص266،ص268.

(3) التطور التاريخى لدور المرأة عبر العصور، موقع الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg ، تاريخ الدخول 2013/12/10 .

الفترة الأولى (1870-1905) نيابة الرجال :

يمكن تحديد هذه الفترة بأنها الربع الآخير من القرن التاسع عشر وقد كان دور المرأة المصرية فيها دوراً سلبياً أما الرجال وهم الممثلون فى شخصيات رفاعة رافع الطهطاوى ومحمد عبده فكانوا أول من رفعوا لواء تحرير المرأة ؛ ولذلك أطلقنا على هذه الفترة فترة نيابة الرجال للمدافعة عن حقوق النساء فى مصر، وكانت صورة المرأة فى هذه الفترة هى صورة الأم التى تهتم بشئون البيت ورعاية الزوج والأطفال ، كما كانت سيدة المنزل المحجبة التى يعولها زوجها ويتكفل بمطالبها .[1]

غير أن هذه الآوضاع وتلك القيم المحافظة التى كانت تستحسن الحجاب وتستهجن الخروج للعلم والعمل لم تظل طويلاً بل اخذت تتزعزع من جذورها بفضل ماكان يتردد فى جو المجتمع من صدى صيحات متكررة أطلقها رواد الفكر المتحرر ودعاة التجديد والاصلاح وفى مقدمتهم رفاعة رافع الطهطاوى الذى عبر عن آرائه التحررية فى كتابي (تخليص الابريز فى تلخيص باريز) و(المرشد الامين فى تعليم البنات والبنين) ونادى فى كتابه الأول أن عمل المرأة يشغلها عن البطالة وان فراغ ايديهن عن العمل يشغل السنتهن بالاباطيل وقلوبهن بالآهواء وأفتعال الاقاويل فالعمل يصون المرأة ويقربها من الفضيلة ، أما الكتاب الثانى يطرح فيه بقوة قضية تعليم الفتاة ، وكان لهذه الدعوات وغيرها أثرها في المجتمع ؛ فساندت زوجة الخديوي إسماعيل إنشاء أول مدرسة حكومية لتعليم البنات في مصر سنة (1873م) وهى المدرسة "السيوفية" التي ضمت بعد 6 أشهر من افتتاحها 286 تلميذة. [2]

وكان أغلبية من آتيحت لهن فرص الذهاب الى المدارس من بنات الطبقة المحدودة الدخل اللآتى اقبلن على التعليم الحكومي الموجود حينئذ والذى انحصر فى عدد محدود من المدارس الاولية والابتدائية ومدارس إعداد المعلمات والممرضات ولذلك كانت أولى الوظائف التى عملت فيها المرأة المصرية هى مهنة التوليد والتمريض ثم مهنة التدريس ، أما الاسر التى تنتمي للطبقتين الوسطى والثرية كان يتعلمن في المنازل على أيدى مدرسات أجنبيات.

ويجب ألانغفل الدورالذى لعبته الأميرة فاطمة إحدى بنات الخديوي إسماعيل التي كانت أحد عوامل النهضة النسائية في العصر الحديث؛ وكانت واحدة ممن مهدن طريق المشاركة أمام المرأة المصرية حيث عرفت عن طريق طبيبها أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تعاني منها جامعة القاهرة ؛ فقررت بتبرع مساحة من أراضيها بحوالي 6 أفدنة لإقامة مبني للجامعة الأهلية (القاهرة الآن) ، ووهبت مجوهراتها الثمينة للإنفاق علي تكاليف البناء، وأوقفت 674 فداناً علي مشروع الجامعة، وأعلنت الأميرة فاطمة أن سائر تكاليف البناء سوف تتحملها كاملة والتي قدرت وقتها بمبلغ 26 ألف جنيه ؛ وقامت بعرض مجواهرتها وحليها للبيع؛ بعدما أهدتها للمشروع وكلفت إدارة الجامعة أن تتولي بيعها وفقا لما يتراءى لمصلحة الجامعة، كما شاركت الأميرة فاطمة إسماعيل في وضع حجر الأساس للجامعة ، وتوفيت عام 1920 قبل أن تري صرح الجامعة ومنارتها التي قدمتها للعلم في مصر والوطن العربي.[3]

---

(1) سامية حسن الساعاتى ، المراة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ،ص57-58.
(2) التطور التاريخى لدور المرأة عبر العصور، موقع الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg ، تاريخ الدخول 2013/12/10 .
(3) غريب سيد أحمد وآخرون ،علم اجتماع الأسرة ، مرجع سابق،ص260-263.

ويجب أن لايفوتنا الآشارة إلى الدور الذى لعبه الشيخ محمد عبده الذى وصل الى منصب مفتى الديار المصرية حيث دعا الى ضرورة تعليم المرأة وتحسين ظروفها الاجتماعية واعتبر ذلك امراً جوهرياً فى برنامج النهوض بالمجتمع وأيد اراؤه بيان مركز المرأة الممتاز فى الاسلام. [1]

كما استثمرت المرأة فى النهضة الصحفية في تلك الفترة حيث تم تأسيس صحافة نسائية تتبنى القضايا النسوية وتدافع عن حقوق المرأة ومكانتها ضد جمود التقاليد ، فأصدرت "هند نوفل" أول مجلة مصرية هي " الفتاة " في (20 من نوفمبر 1892م) بالإسكندرية ، كما أصدرت "جميلة حافظ" مجلة نسائية مهمة هي "الريحانة".

الفترة الثانية (1906-1918) استمرار فترة نيابة الرجال مع ظهور أول بادرة نسائية :

لم يتوقف دفاع الرجل عن المرأة بنهاية القرن التاسع عشر ، وإنما امتد فى القرن العشرين بمجئ قاسم أمين الذى جدد دعوة رفاعة الطهطاوى والشيخ محمد عبده ووسع نطاقها حتى أنه ليعد بحق الرائد الأول فى حركة تحرير المرأة المصرية فى ذلك الحين فقد ناضل من إجل قضيتها نضالاً مريراً.

كما رحب مصطفى كامل بالمرأة في الحزب الوطنى ولكن التقاليد لم تسمح بالأعتراف بعضويتها رسمياً في الحزب فبقيت تخطب وتشارك حتى توفى مصطفى كامل عام 1908، وفى تلك الفترة أسهمت المرأة في بروز النهضة النسائية في البلاد للدفاع عن حقوق المرأة ، وساعد ذلك على بروز مجموعة من الكاتبات والشاعرات ، من أمثال : (عائشة التيمورية) و(زينب فواز) و(ملك حفنى ناصف) و (هدى الشعراوى) و (نبوية موسى) ونجد اهتمام رائدات الحركة النسائية بالدفاع عن حق المرأة فى العمل ومنهن زينب فواز التى رفضت الدعوى القائلة بأن المرأة ضعيفة وأنه ينبغى ان يكون لها عمل خاص بها وتقول بأنها لم تر شريعة من الشرائع الالهية أو قانوناً من القوانين الدينية يمنع المرأة من أن تتداخل فى اشغال الرجل .[2]

أما الكاتبة الاجتماعية والشاعرة ملك حفنى ناصف(*) التى اشتهرت باسم (باحثة البادية) فهى تعد بحق واضعة الحجر الاساسي للنهضة النسائية فى مصروقد استفادت بالجهود التى بذلها رواد تحرير المرأة من الرجال .[3]

---

(1) التطور التاريخى لدور المرأة عبر العصور، موقع الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg ، تاريخ الدخول 2013/12/10 .

(2) احمد محمد سالم ، المراة فى الفكر العربى الحديث ، مكتبة الاسرة ، 2012، ص 235-236.

(3)هدى الصدة ، من رائدات القرن العشرين شخصيات وقضايا، الطبعة الاولى، القاهرة ، ملتقى المرأة والذاكرة ،2001 ، ص15.

(*) الملك حفنى ناصف هى ناشطة مصرية في مجال حقوق الإنسان والمرأة، ومناهضة للاستعمار البريطاني في مصر ؛ ملك حفني ناصف ولدت يوم 25 من ديسمبر 1868م وتوفيت يوم 17 من أكتوبر 1981م هي أديبة مصرية وداعية للإصلاح الإجتماعي وإنصاف وتحرير المرأة المصرية في أوائل القرن العشرين ؛ نشأت في بيت علم وأدب، ووجدت عناية فائقة من أبيها لما رأي فيها من ذكاء ونبوغ ،هي ابنة الشاعر المصري حفني ناصف القاضي، ارتبطت بالفيوم منذ زواجها قي عام 1907 من شيخ العرب عبدالستار بك الباسل رئيس قبيلة الرماح الليبية بالفيوم وشقيق حمد باشا الباسل عمدة قصر الباسل بمركز إطسا محافظة الفيوم،عاشت قي قصر الباسل بالفيوم وهي إحدي ضواحي مركز إطسا، واتخذت اسم (باحثة البادية) اشتقاقاً من بادية الفيوم التي تأثرت بها. عرفت بثقافتها الواسعة وكتاباتها في العديد من الدوريات والمطبوعات وكانت تجيد اللغتين الإنجليزية والفرنسية وتعرف شيئا من اللغات الأخري.وملك ناصف تعتبر أول امرأة مصرية جاهرت بدعوة عامة لتحرير المرأة، والمساواة بينها وبين الرجل، كما أنها أول فتاة مصرية تحصل علي الشهادة الابتدائية عام 1900كما حصلت علي شهادة التعليم العالي لاحقا. أصيبت بمرض الحمي الإسبانية وتوفيت عام1918 عن سن 32 سنة في الفيوم التي عاشت فيها حتي وفاتها. ودفنت قي مقابر أسرتها في الإمام الشافعي وتم إطلاق اسمها علي عديد المؤسسات والشوارع في مصر تقديرا لدورها في مجال حقوق المرأة.

انطلقت ملك حفني ناصف في أفكارها الإصلاحية من الشريعة الإسلامية والالتزام بأحكامه وكانت تري ضرورة تعليم البنات الدين الإسلامي الصحيح ، وجعل التعليم الأولي لهن إجبارياً وتخصيص عدد من البنات لتعلم الطب بأكمله ، وكذلك علوم التربية وفن التدريس، وكانت تري إطلاق الحرية في تعلم غير ذلك من العلوم لمن تريد ودعت باحثة البادية إلي اتباع الطريقة الشرعية في الخِطْبة والزواج والالتزام بالحجاب، وأيدت عمل المرأة علي ألا يتعارض ذلك مع رسالتها الأولي كأم وزوجة ، وقد أسست باحثة البادية عدة جمعيات منها : جمعية الاتحاد النسائي التهذيبي، وكانت تضم كثيرات من نساء مصر والبلاد العربية وبعض الأجنبيات ، وجمعية للتمريض كانت ترسل الأدوية والملابس والأغذية إلي الجهات المنكوبة في مصر والبلاد العربية ، لها مقالات عديدة نشرتها في جريدة الجريدة ، و جمعتها في كتاب أسمته النسائيات ، ولها كتاب آخر بعنوان(حقوق النساء) حالت وفاتها دون إنجازه، ومعظم أعمالها تدور حول تربية البنات وتوجيه النساء ومشاكل الأسرة.[1]

أما نبوية موسى كانت أول فتاة تحصل على البكالوريا عام 1907 ثم نالت دبلوم المعلمات والتحقت بالتدريس وتألقت فيه وتدرجت فى الوظائف وكانت أول ناظرة مصرية تعين فى المدارس الاميرية وتولت رئاسة مدرسة المعلمات فتفوقت على الانجليزيات ووصلت الى منصب كبيرالمفتشات بالوزارة وأعطت النموذج الامثل للمرأة العاملة.

2- الحقبة الثانية (1919- 1955) :-

وتقع هذه الحقبة فيما بين ثورة 1919 وظهور رائدات التحرر حتى انتخاب أول مجلس أمة وكان بعض أعضائه من النساء وتنقسم هذه الحقبة الى فترتين :-

الفترة الاولى (1919-1945) ظهور رائدات التحرر:

تبدأ هذه الفترة منذ ثورة 1919 وتنتهى بالحرب العالمية الثانية ويمكن ان نطلق عليها فترة الإعداد وتكوين القدوات فلأول مرة تنفرد النساء بحمل لواء الدفاع عن أنفسهن، ولقد ظهرت فى هذه الفترة هدى شعراوى التى تزعمت النهضة النسائية و نادت بتعليم المرأة ومساواتها بالرجل وبخاصة في مجال الحقوق السياسية وإتاحة الفرص لها لكى تعمل وتؤدي واجبها نحو الوطن ولقد عززت قولها بالعمل فإنشات أول مصنع للفخاروالزجاج فى روض الفرج بالقاهرة ونادت بترويج الصناعات الوطنية النافعة وشجعت الجمعيات النسائية الموجودة حينئذ لتعليم الفتيات نسج السجاد واشغال الحياكة والتطريز ولذلك لكى تتقن مهنة تدر عليهن الكسب فضلاً عن شغل أوقات فراغهن بطريقة نافعة .[2]

---

(1) فادية خطاب ، المراة ورواد التنوير ،القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2007 ، ص76.
(2) سامية حسن الساعاتى ، المراة والمجتمع المعاصر، مرجع سابق ،ص59.

كما نجحت في تكوين الاتحاد النسائي المصري وكانت صاحبة المرحلة الأولي لإزالة النقاب تدريجياً، و أسست هدي شعرواي جمعية لرعاية الأطفال عام 1907 وفي 1908 نجحت في إقناع الجامعة المصرية بتخصيص قاعة للمحاضرات النسوية ، وكان لنشاط زوجها السياسي الملحوظ في ثورة 1919أثر كبير علي نشاطاتها، فشاركت بقيادة مظاهرات السيدات عام 1919 وأسست (لجنة الوفد المركزية للسيدات) وقامت بالإشراف عليها ، إلى جانب ذلك تبنت الدعوة إلي رفع السن الأدني لزواج الفتيات ليصبح 16عاماً، وكذلك للفتيان ليصبح 18 عاماً، وطالبت من الجميع تأييد تعليم المرأة وعملها المهني والسياسي .

وفي عام 1923أعلنت هدي شعراوي عن إشهار أول اتحاد نسائي في مصر حمل أسم (الاتحاد النسائي المصري) وشغلت منصب رئاسته حتي عام 1947، وضم الاتحاد نخبة من سيدات الطليعة ، وعلى الرغم من أنه قد تألف للمطالبة بالحقوق السياسية للمرأة ، وفي مقدمتها حق الانتخاب وحق الترشيح ، فان الاتحاد لديه من المطالب والتى من أهمها تعديل قانون الانتخاب بحيث يحقق إشراك النساء مع الرجال فى حق الانتخاب ، وهذا من مزايا ممارسة المرأة لحق التصويت ، أنه يجعل لها شخصية ورأياً سياسياً خاصاً واهتماماً بشئون الدولة ، كما أن تمثيل النساء واجباً تطبيقاً لحق المساواة بين الجنسين .[1]

وكان من أهم مطالب هذا الاتحاد مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية والمدنية لتستطيع أن تسهم بمواهبها الخاصة فى التشريع و إصلاح الاحوال الاجتماعية والاخلاقية والاقتصادية وبخاصة ماكان متصلاً بشئون المرأة والطفل والاسرة .

كما كانت عضواً مؤسساً في (الاتحاد النسائي العربي) وصارت رئيسته عام 1935 وفي العام نفسه صارت نائبة رئيسة لجنة اتحاد المرأة العالمي ، وكانت هدي شعراوى حلقة الوصل بين الحركات النسائية العربية ونظيرتها الغربية، إذ شاركت في 14 مؤتمراً نسائياً دولياً في أنحاء العالم العربي ، وأسست 15 جمعية نسائية في مصر وحدها، وأسست مجلتين نسائيتين، واحدة بالعربية والأخري بالفرنسية، ونقلت أفكار تحرير المرأة من مصر إلي بقية الدول العربية .

ويعد مؤتمرروما عام 1923 ومؤتمر باريس عام 1962 ومؤتمر أمستردام عام1972 ومؤتمر برلين عام 1972 من أهم المؤتمرات التى شاركت فيها ، ودعمت هدي شعراوي إنشاء نشرة (المرأة العربية) الناطقة باسم الاتحاد النسائي العربي، وأنشأت مجلة المصرية عام 1973، و قد تركت العديد من المؤلفات منها عصر الحريم وهو مؤلف يحكي مذكرات المرأة المصرية في الفترة ما بين 1880-1942 فهي مثال للدور القيادي للمرأة المصرية ؛ ونقلت أفكار تحرير المرأة من مصر إلي بقية الدول العربية.[2]

---

(1)Samiha Sidhom Peterson, The liberation of women and the new woman, The American University, cairo, 1992, p109.

(2) سامية حسن الساعاتى ، المراة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص57-58.

وبينما كانت مصر تجتاز محنتها الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى وتصارع من أجل الحصول على الاستقلال كانت هذه المحنة هى الفرصة التى أستطاعت المرأة المصرية أن تظهر فيها كفاءتها وتثبت قدرتها على الاسهام فى حل مشكلات وطنها جنباً الى جنب مع الرجل وبدرجة لاتقل عنه ، ففى ثورة 1919 ظهرت النساء لأول مرة فى مظاهرات كبيرة يحملن راية الجهاد ويشتركن مع الرجال فى عمل المتاريس وقطع طرق المواصلات وينادين بمقاطعة المستعمرين عندئذ ووضحت معالم الحركة النسائية وقوى شأنها وكسبت قضية المرأة تاييداً كبيراً وأخذت تجتذب اهتمام كثير من رجال الفكر والسياسية ونخص بالذكر منهم سعد زغلول وزوجته صفية زغلول(*) لمواقفها الوطنية الرائعة بجانب زوجها .[1]

وهكذا بفضل الظروف البلاد السياسية ونشاط الحركة القومية استطاعت المرأة ان تطلق امكاناتها وتثبت كفاءتها وكان من آثار ذلك ان زادت ثقتها بنفسها وادركت أنها لاتقل شأناً عن المرأة الغربية فى النزول الى معترك الحياة .

كما شهدت هذه الفترة تأسيس أحزاب سياسية تدافع عن قضايا المرأة فنشأ حزب " اتحاد النساء المصريات" الذي أصدر جريدة عام 1925م بعنوان "المصرية باللغة العربية والإنجليزية، وأسست فاطمة نعمت راشد سنة (1942م) الحزب النسائي الوطني، والذي كان على رأس مطالبه قبول النساء في كافة وظائف الدولة. وكان للمرأة نصيب فى الطيران ففى عام 1932 التحقت عصمت فؤاد أول طيارة مصرية بمدرسة الطيران وقادت الطائرة كما طارت لطيفة النادى واشتركت فى سباق الطيران الدولى عام 1937 وعينت لندا مسعود بمدرسة مصر للطيران .
ويجب أن ننوه الى سميرة موسي [*] والتى تعتبرأول عالمة ذرة مصرية والتي لقبت بأسم ميس كوري الشرق فهي تعلمت منذ الصغر القراءة والكتابة، وحفظت أجزاء من القرآن الكريم و كانت أول فتاة مصرية يجتمع مجلس الوزراء من أجل تعيينها في الجامعة ؛ و كانت المصرية الوحيدة التي زارت معامل الذرة السرية في الولايات المتحدة الامريكية ؛ وكانت تريد أن يصبح العلاج بالذرة كالعلاج بالاسبرين متاحاً للجميع .[2]

---

(1)هدى الصدة ، من رائدات القرن العشرين شخصيات وقضايا، مرجع سابق، ص16.
(*)ولمزيد من التفصيل :صفاء سيد محمود الجميل ، التربية السياسية للمراة ، الطبعة الاولى ،الاسكندرية ، العلم والايمان للنشر والتوزيع ، 2007،ص74، صفية زغلول هي ولدت من عائلة ارستقراطية فوالدها هو مصطفي فهمي باشا والذي يعد من أوائل رؤساء الوزراء وهي حرم سعد زغلول أحد أكبر وأقوي زعماء مصر وقائد ثورة 1919 فقد أطلق عليها الجميع لقب ام المصريين وذلك لعطائها المتدفق من أجل قضية الوطن العربي والمصري خاصةً حينما خرجت علي رأس المظاهرات النسائية من أجل المطالبة بالاستقلال خلال ثورة 1919 وقد حملت لواء الثورة عقب نفي زوجها الزعيم سعد زغلول إلي جزيرة سيشل، وساهمت بشكل مباشر وفعال في تحرير المرأة المصرية،وهذا أكبر دليل علي أن المرأة المصرية كانت مساندة ومناضلة لزوجها في كل ظروف ومحن حياته وتحدت الجميع وأعلنت بكل شجاعة أنها تعتبر نفسها أماً لكل المصريين الذين خرجوا يواجهون الرصاص من أجل الحرية، في عام 1921 خلعت صفية الحجابَ لحظةَ وصولِها مع زوجها سعد زغلول إلي الإسكندرية، كما كانت مثقفة ثقافة فرنسية، ومنحها سعد الحرية الكاملة لثقته بها، وقيل إنها أول زوجة زعيم سياسي عربي تظهر معه سافرة الوجه دون نقاب في المحافل العامة والصور، بل وتتسمي علي الطريقة الغربية باسمها لا اسم عائلتها.

(*) سميرة موسى حصلت علي بكالوريوس العلوم وكانت الأولي علي دفعتها وعينت كمعيدة بكلية العلوم ودافع د.مصطفي مشرفة عن تعيينها بشدة وتجاهل احتجاجات الأساتذة الأجانب الإنجليز. قامت بتأسيس هيئة الطاقة الذرية بعد ثلاثة أشهر فقط من إعلان الدولة الإسرائيلية عام 1948 وحرصت علي إيفاد البعثات للتخصص في علوم الذرة؛ وكانت أول من دعا الي أهمية التسلح النووي، فنظمت مؤتمر الذرة من أجل السلام الذي استضافته كلية العلوم وشارك فيه عدد كبير من علماء العالم. كما كانت عضوا في كثير من اللجان العلمية المتخصصة علي رأسها لجنة الطاقة والوقاية من القنبلة الذرية التي شكلتها وزارة الصحة المصرية، د. سميرة شاركت في جميع الأنشطة الحيوية حينما كانت طالبة بكلية العلوم وانضمت إلي ثورة الطلاب في نوفمبر عام1932 .
(2)سامية حسن الساعاتى ، المراة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ،ص60-62 .

كما شاركت في مشروع القرش لإقامة مصنع محلي للطرابيش؛ وشاركت في جمعية الطلبة للثقافة العامة والتي هدفت إلي محو الأمية في الريف المصري، وجماعة النهضة الاجتماعية والتي هدفت إلي تجميع التبرعات؛ لمساعدة الأسر الفقيرة؛ كما انضمت أيضًا إلي جماعة إنقاذ الطفولة المشردة، وإنقاذ الأسر الفقيرة. [1]

الفترة الثانية (1946-1955) الرعيل الأول من النساء المتطورات :

تبدأ هذه الفترة بنهاية الحرب العالمية الثانية و حتى سنة 1955حيث زاد التوسع فى الاتجاه التعليمي لصالح المرأة وأرسلت بعثات دراسية الى الخارج وعدن يحملن أرقى الشهادات فى تخصصات شتى فى نفس الوقت الذى اتيح فيه للدفعات القليلة الاولى من الفتيات للالتحاق بالجامعة وأصبحن من قادة الرأى فى أماكن عملهن كما أصبحن طلائع للمرأة المتطورة وقد كان نجاح الرعيل الاول من الجامعيات اللائى تخرجن فى مصر والمبعوثات اللاتى اتممن دراستهن فى الخارج أكبر الآثر فى تشجيع الفتيات على الأقبال على التعليم العالي .

ومما هو جدير بالذكر فى هذه الفترة ، ذلك الآثر القوى الذى نجم عن الحرب العالمية الثانية والذى ظهر واضحاً فى زيادة انفتاح المجتمع المصرى الذى تركزت فيه قوات أجنبية كبيرة من بينها مجندات من النساء من جنسيات مختلفة لمساعدة المجندين فى شتى ميادين القتال وقد شجعت تلك الظروف على اشتغال السيدات فى المجال الخدمي التى تزايدت زيادة هائلة فى فترة الرواج الكبير أثناء الحرب وفى السنوات القليلة التى تلتها فبينما بلغ عدد المشتغلات فى الخدمات فى التعداد العام للسكان لعام 1937، عدد58.627 انثى بلغ تعداد السكان لعام 1947، عدد 2.588.235 انثى اما فى المهن المختلفة الاخرى فبعد ان كان مجموعة المشتغلات 36.297 انثى فى عام 1907 أصبح 161.880 انثى فى عام 1947 اى أنه زاد على المجموع الاصلى بمقدار 345%.
كما نما دور المرأة فى الحياة السياسية وبذلت بعض المجهودات للدفاع عن قضية تحرير المرأة مثل كتيب قضية المراة الذى اصدرته سعاد الرملى سنة 1945وكتيب (نحن النساء المصريات) الذى اصدرته السيدة انجى افلاطون فى سنة 1949 ، وخلال تلك الفترة تكونت تنظيمات سياسية جديدة برئاسة سيدات ليس لديهن رصيد واسع من الشعبية هو الحزب النسائى برئاسة السيدة فاطمة نعمت راشد سنة 1942 وكان برنامجة ينص على :

1- مساواة المرأة بالرجل والنهوض بمستواها الادبى والاجتماعى.

2- يسعى الحزب بالوسائل المشروعة لنيل المراة حقوقها القومية والسياسية والاجتماعية وحق الانتخاب والتمثيل النيابي.

3- توثيق الروابط بين نساء مصر والبلاد الشرقية.[2]

---

(1)احمد طه احمد ، المراة كفاحها وعملها ، الطبعة الاولى، القاهرة ، دار الجماهير ، 1964 ،ص 85-86.
(2)سامية حسن الساعاتى ، المراة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ،ص64.

3- الحقبة الثالثة (1956-1980) :

تبدأ هذه الحقبة من سنة 1956 وهى سنة أعلان الدستور الجديد بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 ، حتى سنة 1975 التى وقع عليها الاختيار لتكون عام المرأة العالمى وقد قسمنا هذه الحقبة الى ثلاث فترات أساسية :-

الفترة الاولى (1956-1965) طلائع القيادات الشعبية من النساء وظهور أول قيادة رسمية :

تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية بين الجنسين وهو أحد المبادئ الستة فى دليل عمل ثورة 1952 نص الدستور الجديد عام 1956 على أن المرأة حق الانتخاب والترشح لعضوية المجالس النيابية ، وكان هذا نتيجة لكفاح المرأة المصرية فى الميدان الوطنى طيلة نصف قرن ، كما مهد لها القيام بدور أوسع فى خدمة وطنها . وبذلك أستطاعت المرأة أن تدلى بصوتها فى الاستفتاءات على رئاسة الجمهورية وعلى الدستور وفى الانتخابات العامة لمجلس الامة وكذلك أنتخابات الاتحاد الاشتراكى ثم صار لها الحق فى الترشح لمجلس الامة ومجالس ولجان آخرى شعبية .

هذا وقد فازت فى انتخابات مجلس الامة لأول مرة فى عام 1955 سيدتان هما راوية عطية وأمينة شكرى ثم بعد ذلك زاد عدد النساء الاعضاء فى مجلس الامة فى الانتخابات التالية سنة 1964 وفازت ثمانى سيدات دفعة واحدة بالعضوية وهن نوال عامر والفت كامل ومفيدة عبد الرحمن وزهرة رجب وكريمة العمروسى وعائشة محمد حسين وفاطمة دياب وبثينة الطويل .وكان لهن الفضل فى الدفاع عن قضية المرأة ورعايتها وتوجيهها التوجيه الصحيح وبخاصة فيما يتعلق بتعديل قانون الاحوال الشخصية .[1]

وفى تللك الفترة تم التوسع فى توظيف المرأة والذى ترتب عليه خروجها للعمل بشكل لافت عما كان لديهن من قبل وقد بدأ مع حركة التمصير فى الميدان الاقتصادى بخاصة والميادين الاخرى بعامة وذلك فى عام 1957 .

ولقد جاء التوسع الكبير اللافت فى توظيفها على اثر إعلان قرارات يوليو الاشتراكية عام 1961 ولقد شجع الرواج الاقتصادى والتنمية السريعة اللذان حدثا بعد ذلك اولى الامر على الالتزام سنوياً ابتداء من صيف عام 1964بتعيين كل المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا فى الوظائف الكثيرة الجديدة التى أوجدها تنفيذ الخطة الخمسية الشاملة الاولى فى عام 1960.
وفى الستينات من هذا القرن بدأ نجم المرأة المصرية الجديدة فى التألق وظهرت قيادات نسائية فى كثير من الميادين المتخصصة ففى الادب نذكر على سبيل المثال د.بنت الشاطئ ود. لطيفة الزيات ، وفى التعليم ظهرت كريمة السعيد وفى الصحافة أمينة السعيد وسكينة السادات وفى الموسيقى رتيبة الحفنى وفى المسرح سميحة ايوب وسناء جميل وفى مجال الغناء سطع نجم السيدة أم كلثوم سفيرة للفن العربى فقامت بدور قيادى فى الفن والسياسة معاً.

---

(1)باسمة كيال ، تطور المرأة عبر التاريخ ، ،القاهرة ، مؤسسة عز الدين ، 1981،ص201.

وكان أختيار سيدة لمنصب وزيرة لأول مرة فى سبتمبر عام 1962 حدثاً بارزاً فى تاريخ النهضة النسائية فى مصر ودليلاً على اعتراف الثورة بكفاءة المرأة والدعم الكامل ومكانتها فى المجتمع وكان لاختيارها من صفوف سلك هيئة التدريس بالجامعة مغزى كبير. وكان أهم ماقامت به الدكتورة حكمت ابو زيد التى كانت اول سيدة فى تاريخ مصر تتقلد أمور وزارة الشئون الاجتماعية تنظيم مؤتمريين هامين أولهما خاص بشئون المرأة العاملة وعقد فى نوفمبر عام 1963 وثانيهما مؤتمر الاسرة الذى عقد فى ديسمبر عام 1964. [1]

الفترة الثانية (1966-1970) الركود والنكسة والاكتئاب الاجتماعى والسياسي :

تميزت هذه الفترة بأنها كانت فترة تقشف اقتصادى اعقبها النكسة العسكرية عام 1967 التى تلتها فترة من الاكتئاب الاجتماعى والسياسي وانعكس كل ذلك على نشاط المرأة المصرية الحديثة فبدأ راكداً فاتراً غير فعال.

الفترة الثالثة (1971-1975) التصحيح والصحوة على المستوى الشعبى والرسمى :

بدأت عام 1971 الذى اشتهر بأنه عام التصحيح السياسي والاجتماعى حيث أعيد انتخاب أعضاء مجلس الشعب وفازت فى هذه الانتخابات مفيدة عبد الرحمن والفت كامل وفايدة كامل وكريمة العمروسى وزهرة رجب ورزقة البلش وفاطمة عنان ونوال عامر التى فازت فى الانتخابات التكميلية ثم الدكتورة ليلى تكلا التى فازت بالتعيين وواكب فترة الصحوة هذه وعى بقيمة المرأة وكيانها .

كما ظهرت فى هذه الفترة أيضاً القيادة النسائية الرسمية للمرة الثانية ممثلة فى اختيار عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية وقد اهتمت بتعديل قانون الاحوال الشخصية وذلك بإعداد مشروع قانون قبل عرضه على مجلس الشعب .
و أحتل نشاط المرأة فى مجال الخدمات العامة المرتبة الاولى بين اوجة النشاط الاقتصادى التى تعمل فيها عام 1971 فقد بلغ عدد العاملات فى هذا المجال 238 الف عاملة اى بنسبة 41.6% من اجمالى النساء العاملات مقابل 168200 عاملة عام 1961 اى بنسبة 40.1% من الاجمالى ويعزى ذلك الى ملاءمة هذا النوع من النشاط لطبيعة المراة مما كان له اثره فى نجاحها فيه ، وكان أول ميادين الخدمات العامة الذى دخلته المرأة هو الخدمات الصحية ففى هذا المجال كانت تعمل المراة فى جميع التخصصات الاأنها فضلت تخصصات بعينها وهى : أمراض النساء والولادة والاطفال وقد دخلت ميدان الجراحة فحصلت أول سيدة على دكتوراة فى تخصص الجراحة من جامعة القاهرة ، وفى المناصب الاكاديمية الصحية ، وصلت المرأة الى أعلى المستويات، فقد شغلت منصب رئيس قسم بالكليات الجامعية الطبية .
وباستعراض هيئات التدريس من الاناث فى العصر الحديث فى جامعة القاهرة تبين ان المرأة تشغل جميع المناصب الاكاديمية فى الجامعة على اختلاف أنواعها ابتداء من معيد الى عميد ، فكانت المرأة تشغل منصب عمادة فى الكليات التى تضم طالبات فقط ومنها كلية البنات جامعة عين شمس وكلية البنات الاسلامية بجامعة الازهر . [2]

---

(1)سامية حسن الساعاتى ، المراة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ،ص67-68 .

(2)محمد حافظ غانم ، المرأة فى مصر، الاسكندرية ، مكتبة كلية الاداب ، 1975،ص100-102.

وفى المناصب الادارية وصلت المرأة الى منصب وكيلة وزارة التربية والتعليم وكانت كريمة السعيد هى الرائدة في هذا المجال ثم السيدة إحسان بدران ثم السيدة مجيدة خليفة ومن الرائدات فى منصب المدير العام السيدة سعاد فريد والسيدة زينب محرز .
كما اقتحمت المرأة المجال الدولى والدبلوماسى وحققت نجاحاً فيه ، فقد خرجت كثير من المصريات للعمل فى الخارج لتمثيل مصر ، فكانت أبية النفراوى أول ملحقة صحفية تعمل فى السفارة المصرية بلندن وهدى المراسى أول دبلوماسية تعمل فى السفارة المصرية بباريس وكان ذلك فى أول الستينات ، ومن بين السيدات اللاتى يشغلن هذ المنصب السيدة مها فهمى والسيدة نيفين سميكة فى سان فرانسيسكو وجيلان علام فى نيويورك . [1]

ويجب أن نذكر مشاركة المرأة فى وفود مصر لدى الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، فالدكتورة ليلى تكلا عضو فى وفد مصر الدائم فى نيويورك والسيدة ميرفت التلاوى عضو فى الوفد الدائم فى جنيف ، بالاضافة الى ذلك فقد اجتذبت المناصب الدولية والهيئات الدولية والاقليمية عناصر نسائية مصرية للعمل بها .[2]

الفترة الرابعة (1976-1980) :

تسمى هذه الفترة بفترة النهوض بالمرأة وحقوقها وفيها تم المساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات، حيث صدر قرار رئيس الجمهورية عام 1979 بحل التنظيم النسائي للمرأة واطلاق حريتها في المساواة مع الرجل في العمل السياسي من خلال الأحزاب ، وذلك بعد تعديل الدستور وجعل نظام تعدد الأحزاب يحل محل نظام الحزب الواحد في العمل السياسي وبناء على ذلك فقد تم تعديل قانون الانتخاب بقرار رئيس الجمهورية رقم 41 لسنة 1979 الذي جعل الانتخاب إجبارياً لكل مصري ومصرية بلغ 18 سنة ، أى أنه مساو بين الرجل والمرأة في ضرورة ممارسة الحياة السياسية. [3]

كما ظهرت مجهودات السيدة جيهان حرم الرئيس محمد أنور السادات حيث استغلت موقعها لتدعيم قضية المرأة فكان لها دور بارز فى إصدار تعديلات قانون الأحوال الشخصية عام 1979 كما كانت وراء تخصيص مقاعد في البرلمان للنساء وكانت تقترح أسماء اللواتى يمكن أن يرشحن لمجلس الشعب أو يعين من قبل الرئيس ، كما سعت لتعيين أول سفيرة لمصر فهى من أكثر النساء نشاطاً في الحياة العامة المصرية وقد تلقت الدعم من معظم القيادات النسائية ومن وزارة العمل والشئون الاجتماعية ودعم الحكومة كما حصل عدد من التنظيمات دعماً مادياً ومتطوعين ودعاية لم يكن بإمكانه الحصول عليه بدون مساندتها .

هذا إلى جانب اختيارها رئيسة لجمعية الهلال الأحمر ورئيسة جمعية مرضى شلل الأطفال والمعوقين ، كما شاركت في العمل السياسي فكانت رئيسة مجلس محلى الممنوفية عام 1979 م .[4]

---

(1)رفيقة سليم حمود، المراة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، الطبعة الاولى ، القاهرة ، دار الامين ، 1997 .
(2)محمد حافظ غانم ، المرأة فى مصر ، مرجع سابق ،ص100-102.
(3) صفاء سيد محمود الجميل ، التربية السياسية للمرأة ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 77 .

(4) نهى محمد امجد نافع ، المرأة والسياسة في مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود ، الاسكندرية ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،2004 ،ص 93 .

كما أقر قانون العمل رقم 47 لعام 1978 على أساس المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ، وظهر عام 1979 قانون رقم 121 الذى خصص ثلاثين مقعداً في عضوية مجلس الشعب للمرأة ، كما صدر القانون رقم 143 الذى خصص مقاعد للمرأة نسبتها بين 10% الى 20% من الأعضاء في المجالس الشعبية والمحلية ومجالس المدينة والاحياء والقرى.

وبحلول عام 1980 ظهرت أوضاع المرأة فى مناصب الولاية العامة مثل عزيزة حسين (المرأة الدولية) رفعت رأس المرأة المصرية والعربية دولياً حيث كانت بداية عملها الاجتماعى كزوجة للسفير أحمد حسين ، ثم اتجهت الى اعطاء جهدها الى نساء بلدها من خلال رياستها لنادى سيدات القاهرة وجمعية تنظيم الاسرة لمحافظة القاهرة وبعد ذلك اخذت طريقها الى المناصب الاجتماعية العالمية حيث مثلت المراة فى الامم المتحدة كما انها مثلت مصر فى اكثر من مؤتمر والقت أكثر من بحث فى مختلف المواضيع فى معظم بلاد العالم ، وآخر منصب لها رئاسة جمعية تنظيم الاسرة الدولية ولكثرة اسفارها أطلق عليها فى مختلف دول العالم أسم المرأة الدولية .[1]

وظهرت أيضاً السيدة سوزان مبارك عندما كان زوجها السيد محمد حسنى مبارك نائب لرئيس الجمهورية فقد بدأت تبنى مدرسة حكومية في حى بولاق الفقير وعملت فيها مع بعض المتطوعات من صديقاتها ونظمت عدة مشاريع للحصول على المال اللازم ، وخلال ثمانى سنوات توسع المشروع ليغطى أحدى عشرة مدرسة .[2]

4- الحقبة الرابعة (1981 - حتى نهاية القرن العشرين) :

وعندما أصبح حسنى مبارك رئيس الجمهورية عام 1981 توسع نشاط السيدة سوزان مبارك حيث شجعت الكثير من النساء خاصة زوجات المحافظيين الريفيين للسعي لتحسين أوضاع مدارس المناطق الفقيرة وقد ركزت نشاطها على التعليم ، لأنه برأيها يمكن أن يحل معظم مشاكل المرأة ، ومن جهة أخرى كان لها دور في إنشاء المكتبات في مختلف أنحاء الجمهورية وتم إنشاءالعديد من المجالس والمشروعات الداعمة للمرأة والطفل تحت رعايتها من أهمها المجلس القومى للأمومة والطفولة 1989 ، مشروع القراءة للجميع ، والدعوة لبناء المدارس من خلال الجمعية المصرية للتنمية والطفولة ، ومن خلال المشروع القومى ، كما شاركت في اجتماعات العديد من المؤتمرات التربوية.

فقد ظهرت حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام التي تعد الأولى من نوعها في الشرق الأوسط ، في العمل على أن تكون المرأة شريكا مساوياً للرجل في الدفاع عن السلام والعدالة والحفاظ عليهما. كما تم إنشاء كيان مؤسسي خاص ومتميز هو المجلس القومي للمرأة ، وطرح آليات للإصلاح والتطوير من خلال المؤتمرات التي يعقدها كما يجري العمل على إنشاء منظمة المرأة العربية .[3]

---

(1)غريب سيد أحمد وآخرون، علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق،ص266-267.

(2)مها خيرالله ، المرأة المصرية والمناصب القيادية ، مرجع سابق ، ص 105 .

(3)وفاء عبد الحميد ، المرأة المصرية عندما يجود الزمان ، الجيزة، مركز الخبرات المهنية للدارة بميك ، 2005 ، ص 115 ،ص167

وفي عام 1994 تم انشاء اللجنة القومية للمرأة برئاسة السيدة سوزان مبارك وهى لجنة منبثقة عن المجلس القومى للامومة والطفولة وكان من أهم اختصاصتها النهوض بالمرأة في جميع المجالات ، كما أن اللجنة تعد خطوة ايجابية لرفع مكانة المرأة المصرية ومؤشراً له دلالته على تبنى القيادة السياسية في مصر لحقوق المرأة لإدماجها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما أنها من الرائدات المصريات اللائي حققن تقدماً بارزاً في مجال المرأة والطفل ونيل حقوقهما . [1]

وكانت تعتبر تهانى الجبالى أول محامية في ذلك الفترة يتم انتخابها لعضوية مجلس نقابة المحامين عام 1989 وأصبحت عام 1992رئيسة للجنة النهوض بالمرأة وهي المهنة التي استمرت بها حتى قرار تعينها كقاضية، كما تم انتخابها كأول عضوه في المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب لتصبح بذلك أول سيدة مصرية وعربية تنتخب في هذا المستوى بالاتحاد منذ تأسيسه عام 1944م. [2]

وفى أكتوبر 1987 تم أسناد وكالة كلية الحقوق جامعة القاهرة لشئون التعليم والطلاب لأستاذة فى القانون الجنائي ووكالة كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث لأستاذة في القانون التجارى ، وتم تعيين عميدتين إحداهما كلية الاعلام جامعة القاهرة والأخرى لكلية رياض الأطفال .

وظلت المرأة في تلك الحقبة تزحف تدريجياً الى مختلف المناصب والمواقع القيادية فعينت سفيرة لمصر في الخارج، ومستشاراً اعلامياً ووزيرة ومديرة للاذاعة والتلفزيون وانتخبت عضوة في المجالس المحلية وفى النقابات العمالية والمهنية وفى مجلس الشعب والشورى وأصبحت عضواً بارزاً في الاحزاب السياسية . [3]

---

(1) صفاء سيد محمود الجميل ، التربية السياسية للمرأة ، مرجع سابق ، ص 78 .

(2) وفاء عبد الحميد ، المرأة المصرية عندما يجود الزمان ، مرجع سابق ، ص 115 ،ص167

(3) نهى محمد امجد نافع ، المراة والسياسة في مصر المشاركة الياسية عبر ثلاثة عقود ، مرجع سابق،ص 94 .

رابعاً : مؤشرات التمكين Empowerment Indicators:

أن التمكين هو عملية متكاملة لها عدة أبعاد لايمكن فى الواقع فصلها تماماً عن بعضها البعض ، وهى تمكين اقتصادى ، تمكين سياسى ، تمكين اجتماعى وهى كالتالي :

1- التمكين الاقتصادي :

ان يكون للمرأة مصدر دخل يمكنها من العيش، وإشباع حاجاتها الانسانية ، سواء العمل أو الضمان الاجتماعى من الحكومة ويرتبط ذلك التعريف بالآتى : توظيفها في وظيفة تناسب مؤهلها وأجر يناسب عملها ، أن تكون صحياً سليمة وتتاح لها فرص الحصول على قروض أو مساعدات لاقامة مشروعات انتاجية خاصة لدى النساء المعيلات لأسر ، فتح فرص التدريب لترقية العاملات ، فتح مجالات جديدة للعمل الذي لم تلتحق به المرأة ويستوجب ذلك حرية اختيار البنات لمجالات التعليم اللائى يرغبن فيه واللائي تؤهلن قدراتهن الشخصية للالتحاق به. (1)

كما يعنى التمكين الاقتصادى امتلاك المرأة المهارات اللازمة التى تمكنها من العمل والحصول على الدخل فاعتماد المرأة اقتصادياً على الرجل هو السبب الرئيسى لاخضاعها ودنو مكانتها أما على صعيد مشاريع التنمية فالاعتماد على الذات يعنى احتواء مشاريع التنمية على عنصري التوعية ، والتدريب كي يتمكن الافراد من مساعدة انفسهم والمحافظة على منجزات التنمية .(2)

2- التمكين الاجتماعى :

بناء قدرات المرأة لكى تصبح أكثر قدرة على إشباع احتياجاتها وحل مشكلاتها بالاعتماد على انفسهم ، ومن ثم فإن التمكين هو جعل الافراد يستخدمون قدراتهم المكثفة للعمل مع الاخرين لاحداث التغيير وهو بتعبير آخر عن النضال من أجل المساندة والتكافل ويسعى الافراد المتمكنون نحو الاعتماد المتبادل وهم واعون بحقوقهم ومسئولياتهم الجماعية ويصبحون نشطين ضمن المجتمع الاكبر وعلى ذلك فان التمكين هو بناء الوعي والقدرة بمايؤدى الى زيادة المساهمة فى عمليات صنع واتخاذ القرار.(3)

3- التمكين السياسي :

المشاركة الفعالة في جوانب الحياة السياسية وهى بصفة عامة رهن الظروف الاجتماعية المعايشة ، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار مايتمتع به المجتمع من ديمقراطية وحرية ، وحق المرأة فى الاختيار يتطلب هذا الحق وجود بدائل تساعد الأفراد على ممارسة الاختيار الحقيقى ومما لاشك فيه أن الاختيارات ليست متساوية من حيث أهميتها وتاثيرها على حياتهم فالخيارات الاستراتيجية المتعلقة بحياة الناس بالغة الأهمية وتساعدهم فى تشكيل الخيارت الآخرى (الثانوية) الأقل تاثيراً على حياتهم .

---

(1) هبة على جمعة فرج ، دور المرأة في تنمية المجتمع المصري دراسة على عينة من النساء في مواقع اتخاذ القرار بمدينة القاهرة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم اجتماع ، كلية الاداب ، جامعة عين شمس ، 2012، ص102.

(2)Cecilia Luttrell, Understanding and operationalising empowerment, overseas development institute, London, November 2009, P. 2.

(3) نيفين عبد المنعم محمد ، تمكين المراة بمحافظة القليوبية ، الجمعية المصرية للتنمية البشرية والبيئية ، القاهرة ، 2010 ، ص 19.

وتتم دراسة كل من هذه الأبعاد على مستويات ثلاثة لتمكين المرأة وهى على النحو التالى :-

1- المستوى الفردي : يعبر عن قدرة النساء على السيطرة على حياتهن، إدراكهن وإحساسهن بقيمتهن وقدراتهن، وقدرة المرأة على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه والمشاركة فى صنع القرار ، والقدرة على أتخاذ القرار فيما يتعلق بالموارد المالية والقدرة على منع العنف .

2- المستوى التنظيمى أو المجتمعى : يعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي وإحساسهن بقوتهنَّ في تجمعهن ، تخصيص تمويلات لمشروعات المرأة ، وزيادة أعداد المرأة القيادية على المستوى المحلى والقومى ، مشاركة المرأة فى المهام التقليدية .

3- المستوى القومى : الوعى بحقوق المرأة الاجتماعية والسياسية ، تكامل المرأة فى الخطة العامة للتنمية ، النظرة الرسمية للمرأة ، تبنى وسائل الإعلام للموضوعات التى تخص المرأة .

كما سعت العديد من الكتابات لطرح مكونات التمكين وقد حددت كل من سينج وتيتى(Singh & Titi) هذه المكونات على النحو التالى :

1- الاعتماد على الذات والاستقلالية فى صنع القرار .
2- الحصول على الدخل و التسهيلات .
3- الحصول على المعرفة والمهارات الداخلية والخارجية .
4- المشاركة فى عملية صنع القرار بواسطة جميع الناس .
5- الحصول على المهارات والتدريب المستمر .[1]

ويرى تقرير التنمية الانسانية العربية أن نهوض المرأة العربية يتم بوجود ثلاثة عناصر هى :

العنصر الأول: تمام المساواة بين المرأة والرجل فى فرص اكتساب القدرات البشرية .

العنصر الثانى : تمام المساواة فى فرص توظيف القدرات البشرية بفاعلية فى جميع مجالات النشاط البشرى فى الانتاج وشئون المجتمع والسياسة .
العنصر الثالث : ضمان حقوق المواطنة كاملة لجميع المواطنين ، ولاسيما المرأة .[2]

كما حددت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية أهداف التمكين فى الاتى :-

1- تحقيق العدالة الاجتماعية بالمساواة بين الرجل والمراة ، واتاحة الفرصة للمراة لتحقيق امكانياتها .

2- تعزيز مشاركة المراة فى عملية التنمية من خلال اندماجها الكامل فى الانشطة السكانية والصحية والتعليمية ، والانشطة المدرة للدخل ، سواء كشريك نشط ، أو كمستفيد .

---

(1) مريم أحمد الأسود، علاقة التعليم بتمكين المرأة من المشاركة فى التنمية المجتمعية بليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الاسكندرية ،2008، ص35 -36.

(2) تقرير التنمية الانسانية العربية ، نحو النهوض المراة في الوطن العربي ، المكتب الاقليمى للدول العربية ، 2005 ،ص207.

كما تهدف عملية التمكين Empowerment Process الى آثارة الوعى ، وبناء القدرات التنظيمية من أجل المشاركة الفعالة ، ومن ثم فهى عملية مستمرة تتم على المستويين الفردى والجماعى بحيث :

1- تتناول التوعية بقضايا المرأة وحقوقها وواجباتها .

2- تستهدف بناء وتطوير قدرات المرأة فى التنظيم والتخطيط واتخاذ القرارات لتفعيل مشاركتها على جميع الأصعدة .

3- التأكيد على تحقيق العدالة والمساواة ، ووصول المرأة الى المراكز القيادية.[1]

وعليه يمكن القول بأن تشجيع تمكين المرأة يستدعى أن ننظر إليه بأنه مهم من ناحيتين أولهما : أن العدالة الاجتماعية هى وجه مهم لسعادة الإنسان ، وهى تستحق السعي لتحقيقها .و ثانيهما : أن التمكين وسيلة لتحقيق أهداف أخرى ، فهو هدف في حد ذاته ، كما أنه وسيلة لتحسين نمو المجتمع ككل.[2]

ترجع أهمية الحديث عن وجود المؤشرات في أنها أهم الادوات التى تسهم فى تحقيق أهداف علمية وتطبيقية متعددة لأى مدخل تنموى واجتماعى ، كما أنها تستخدم فى تحديد الإنجازات والإخفاقات ، ومواطن القوة والضعف فى السياسات والبرامج التنموية .

وهناك العديد من المؤشرات التي طرحت عبر تقارير دولية وإقليمية ، وجهود فردية تزامنت مع مفهوم التمكين على الساحة الدولية ، وتكاد تنطوي جمعياً ضمن جهود الهيئات الدولية التابعة للامم المتحدة ، والبنك الدولي ، والهيئات المانحة ، ويتشارك مع الجهات السالفة الذكر مؤسسات وهيئات مدنية على المستويات الإقليمية والمحلية .

ويركزمقياس الأمم المتحدة يتم التركيز على فرص المرأة بدلاً من إمكانيتها ، ويحسب عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة مجالات رئيسية :

1- المشاركة فى السلطة ، وصنع القرار السياسي ويقاس بالحصص المئوية للمرأة والرجل في المقاعد البرلمانية .

2- المشاركة في صنع القرار الاقتصادي ، وتقاس بمؤشرين : الحصص المئوية للمرأة والرجل في مناصب المشرعين والمسئولين رفيعى المستوى والمديرين والحصص المئوية للرجل والمرأة في المناصب المهنية والتقنية.

3- السيطرة على الموارد الإقتصادية ، وتقاس بالدخل المقدر للمرأة والرجل .[3]

---

(1) رويدا عطية ، التنوع الاجتماعى وأبعاد تمكين المرأة فى الوطن العربى مرجع سابق ،ص 42.
(2) مريم أحمد الأسود، علاقة التعليم بتمكين المرأة من المشاركة فى التنمية المجتمعية بليبيا ،رجع سابق ، ص37.
(3) فاتن صبحى همام عبد الحليم ، دراسة اتجاهات الطالبة /المعلمة بكليات رياض الأطفال نحو تمكين المرأة وعلاقته ببعض العوامل الديموجرافية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، 2012 ،ص 27.

كما أشارت الوكالة العالمية للتنمية الى مجموعة من المؤشرات التي يمكن أستخدامها على مختلف الأصعدة وقسمتها الى أربعة أنواع من المؤشرات :

1- مؤشرات التمكين القانونى Legal Empowerment Indicators مثل :

- تنفيذ القوانين المتصلة بحقوق الإنسان .
- عدد القضايا المتصلة بحقوق المرأة المعروضة على المحاكم .
- المعدل الذي تتزايد به المرأة في سلك القضاء والمحاماة والشرطة ونحو ذلك.

2- مؤشرات التمكين السياسي Political Empowerment Indicators مثل النسبة المئوية لأعداد:

- المقاعد التي تشغلها المرأة في المجالس المحلية .
- الوظائف الحكومية التي تشغلها المرأة .
- النساء المسجلات كناخبات .
- أعضاء الاتحادات العمالية من النساء.
- النساء المشاركات في الحملات السياسية .

3- مؤشرات التمكين الاقتصادي Economic Empowerment Indicators مثل :

- التغيرات على معدلات بطالة المرأة مقارنة بالرجل .
- الفرق في الأجور بين المرأة والرجل .
- النسبة المئوية لقروض التسليف للمرأة .

4- مؤشرات التمكين الاجتماعي Social Empowerment Indicators مثل :

- أعداد النساء في المؤسسات المحلية كجمعيات المرأة ونحوه.
- مقدرة المرأة على التحكم بالقرارات المتصلة بالخصوبة والإنجاب وشئون الأسرة .
- قدرة المرأة على التحرك والانتقال مقارنة بالرجل.[1]

---

(1) C.margaret Hall, women and empowerment: strategieies for increasing autonomy , Washington :hemisphere, 1992,p28.

أما على المستوى الأقليمى فقد قدم تقرير المرأة المصرية الأول (2001) مؤشرات لثلاثة مستويات من التمكين :

1- مؤشرات التمكين الاقتصادى ، ويتمثل في :

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في توليد وزيادة دخل المرأة .
- زياد وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من الفرصة المتاحة في أسواق العمل .
- تزايد مشاركة المرأة في القوة العاملة وتناقص بطالتها .
- قدرة المرأة على التصرف في داخلها وازدياد فرصها في الحصول على التسهيلات الانتمائية .

2- مؤشرات التمكين الاجتماعى ، ويتمثل في :

- مؤشرات الخصائص الديمواجرافية للمرأة : كالصحة والتعليم والتدريب ....إلخ
- الفرص المتاحة للوصول الى مصادر المعرفة والمعلومات .
- النصيب النسبي للإنفاق على تحسين خصائص المرأة من حيث محو أميتها وتعليمها .
- الزيادة في أعداد منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بقضايا المرأة .

3- مؤشرات التمكين السياسي ، ويتمثل في :

- مشاركة المرأة في المجالس التشريعية على المستويين المحلي والمركزي.
- مشاركة المرأة في الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية .
- البرامج الموجهة لتطوير وعي المرأة عبر التعليم والإعلام ومؤسسات الفكر والثقافة .[1]

وعلى الرغم من أن مؤشرات التمكين تساهم مساهمة فعالة فى تحويل الفكر النظرى للتمكين الى واقع عملى قابل للقياس (حيث يمكن من خلاله التعرف على حالة كل مجتمع على حدة والمقارنة بين المجتمعات المختلفة وبين نفس المجتمع على مدار الزمن) إلا أن المقياس ينطوى على جوانب قصور عديدة ، ولايعبر الابشكل جزئى ومحدود عن فكر التمكين بمعناه الشامل.[2]

وبعد عرض لنماذج من الدراسات الدولية والاقليمية والفردية التى تناولت مؤشرات التمكين لاينبغى ان يغيب عن اذهاننا ان هذه المؤشرات تظل محكومة بامكانيات القياس والقدر المتاح من البيانات والمعلومات وعلى ضرورة المرونة في تحديد المؤشرات المستخدمة عبر المجتمعات المختلفة بما يتلاءم مع السياقات المختلفة .[3]

---

(1) فاتن صبحى همام عبد الحليم ، دراسة اتجاهات الطالبة /المعلمة بكليات رياض الأطفال نحو تمكين المرأة وعلاقته ببعض العوامل الديموجرافية ، مرجع سابق ،ص 31.

(2) محيا زيتون ، المراة والتنمية (مناج نظرية وقضايا عملية) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،2000،ص 15 .

(3)Anju Malhotra , Measuring Women's Empowerment as avariable in International Development ,2002, p17.

خاتمة :

يشمل هذا الفصل على عدد من العناصر الجديرة بالاهتمام حيث وجد أن الفراعنة كانوا هم أول من رفعوا المرأة الى مقاعد الحكم ، و احتلت المرأة مكانة مرموقة فى مصر القديمة حيث وصلت الى حد التقديس واعتبارها منبع الخير والرحمة والقوة والعدالة ، ومع ظهور الاسلام أخذت المرأة الكثير من التقدير ، وأرتفعت الى المكانة السامية الجديرة بها في المجتمع كذلك أحاط المرأة بسياج من الحماية ، وقد اسهمت المرأة فى بناء المجتمع و مارست العديد من الادوار كما مارست جميع الحريات ، ومارست العمل بموجب الاحكام الشرعية الاصلية فى الاسلام .

تغيرت اوضاع المرأة فى ظل الحكم العثمانى بشدة حتى أصبحت أهم معارك المرأة فى آواخر القرن التاسع عشر فى مصر تتعلق بالحجاب والسفور ومع ظهور العصر الحديث حدثت تحولات اجتماعية وسياسية شهدها المجتمع بصفة عامة والمرأة المصرية بصفة خاصة ،حيث شاركت المرأة فى كل نواحى الحياة فشغلت منصب الوزيرة ووكيلة الوزارة ، وزادت نسبة النساء في مناصب المدير العام ، ووصلت المرأة الى منصب رئيس مجلس ادارة ووكالة مجلس الامة وعضوية مجلس الامة وعضو اللجنة المركزية ورئيسة مجلس محلى ونائبة فى مجلس الشعب وعميدة للكليات الجامعية ومراكز البحوث ورئيسة قسم واستاذة جامعة ورئيسة تحرير ووكيلة نيابة وغيرها من المناصب التى ظلت لمدة موصدة أمامها .

بذلت مصر في السنوات الماضية جهوداً لدعم وضع المرأة في مصر حيث اشتملت هذه الجهود على العديد من الإجراءات التي تستهدف تمكين المرأة سياسيا واقتصادياً واجتماعياً فقد تم إنشاء مؤسسات خاصة لتحقيق هذا الهدف كما تم العمل من أجل القضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها بالإضافة إلى تحقيق إصلاح تشريعي فيما يخص الأوضاع الخاصة بها ، فضلا عن اتخاذ إجراءات أخرى بهدف تغيير القيم والمفاهيم المجتمعية المؤثرة سلبا على المرأة وتفعيل دورها على المستوى الدولي والإقليمي .

ارتبط تمكين المرأة سياسياً بالتطور الخاص بحقوقها وممارستها للمهام والوظائف السياسية فى الدولة أذ من الطبيعى أن يقترن شغل المرأة لمقاعد السلطة التشريعية ، بمساهمتها في مناصب الحكم في السلطة التنفيذية ، وفى مسئوليات التمثيل السياسي وأعباء العمل الخارجى فضلاً عن اشراكها في السلطة القضائية .

يعتبر تمكين المرأة من تولى المناصب القيادية مؤشراً هاماً من مؤشرات تنمية المجتمع فتمكين المرأة ترتبط مباشرة بوضع المرأة فى المجتمع والدرجة التى بلغها تطوره كما تعتبر مؤشراً على الوضع الديمقراطى ووعى النظام السياسي وتوجيه التنمية للانتفاع بقدرات المرأة السياسية .

أن هذه الدراسة تهدف الى تحديد مدى تمكين المرأة من تولى المناصب القيادية فى المجتمع المصرى ، فإنها ستعتمد على المؤشرات التى تظهر من خلالها نسب تمكين المرأة فى المناصب القيادية ، وأهم هذه المؤشرات هى :

- مشاركة النساء في المواقع القيادية .
- مشاركة النساء في اتخاذ القرارات .
- نسبة النساء في الوزارة والوظائف العليا ومراكز صنع القرار.
- نسبة الإناث في الوظائف الإدارية والمهنية .
- مشاركة المرأة فى المجالس التشريعية .
- مشاركة المرأة فى الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية.
- اعداد النساء في المؤسسات المحلية .

ونظراً لأهمية هذه المؤشرات فإنه سيخصص الفصل القادم لعرض واقع تمكين المرأة من تولى المناصب القيادية في المجتمع المصري ونسب تمثيلها ولقد اعتمدت الباحثة على العديد من الاحصائيات والدراسات ،كما تتناول الباحثة أهم المعوقات التى تواجه المرأة المصرية لتولى المناصب القيادية ، مع عرض مقومات القيادة النسائية الناجحة .